

انهيار النظام السياسي العالمي

روسيا - واشنطن - أوروبا : عودة العلاقات دونها تحالفات وجيوبوليتيك النظام الأحادي

د. فؤاد خشيش

مقدمة

لم يتوقع أحد أن تُقدم روسيا على مهاجمة أوكرانيا، على اعتبار تشعب موضوع المواجهة العسكرية وتداعياته المعقدة، إقليمياً ودولياً وجيوستراتيجياً، خاصة أن أوروبا تحوّلت مجدداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى جغرافيا صدامية تتصارع فيها روسيا وأوكرانيا، بعد أن ظلّت أوروبا بعيدة عن الصراعات العسكرية لمدة طويلة من الزمن.

لكن المواجهة الحالية، في حقيقة الأمر، باتت مواجهة مباشرة بين الغرب وروسيا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى. ولا نتصوّر أن استراتيجية الأمن الروسي لم تضع نصب أعينها أنه بعد التدخل الروسي العسكري سيظلّ الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مكتوف الأيدي؛ كما أن أوكرانيا وضعت في اعتبارها أن الغرب سوف يقدّم لها المساعدة اللازمة، وخاصة حلف الناتو والقوى الكبرى.

طرحّت روسيا بدءاً من نوفمبر 2021 مطالب محدّدة توجهت بها إلى حلف "الناتو" والولايات المتحدة، تحت عنوان الضمانات الأمنية. وركّز الخطاب الروسي الرسمي في تلك المرحلة على أن هذه الضمانات صارت ضرورية لأمنها. وصيغت المطالب المتعلقة بهذه الضمانات في وثيقتين متشابهتين إلى حد كبير، قُدمت إحداهما إلى قيادة حلف "الناتو"، والثانية إلى الإدارة الأمريكية. وفي هاتين الوثيقتين، وخاصة الوثيقة المقدّمة إلى "الناتو"، ما يُعبّر بدقة عن هدف روسيا السياسي - الاستراتيجي، الذي سعت إلى تحقيقه بالسياسة لعدة أسابيع؛ ثم حاولت الحصول عليه بواسطة الحرب منذ 24 فبراير 2022. وبالتالي هذا الهدف هو المرجع الذي يتعيّن تقدير نتائج الحرب على أساس ما تحقق منه، وما لم يتحقق. وهو أيضاً المعيار الذي تُقاس في ضوءه هذه النتائج.

شهدت الأزمة الأوكرانية سلسلة من التطورات بعد تصاعد الأزمة مع موسكو؛ وهو ما أدى إلى قيام الجيش الروسي بشنّ عملية عسكرية واسعة اجتاح على إثرها الحدود الأوكرانية.

وفي الوقت الذي سعى فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإظهار القوّة العسكرية لموسكو لتحقيق أهدافه الخارجية، أفرزت هذه الأزمة سلسلة من الردود الدولية المتباينة، حيث تبنتّ الدول الغربية وحلف الناتو مواقف معارضة تجاه الحرب، مع فرضها لسلسلة من العقوبات للضغط على الجانب الروسي؛ فيما اتخذت عدة دول مواقف مؤيِّدة للجانب الروسي، إذ رأت هذه الدول أحقيّة لموسكو في تنفيذ تدخل عسكري في أوكرانيا.

دوافع وخلفيات

لا شك أن الحرب الروسية - الأوكرانية تحرّكها العديد من الدوافع والخلفيات، والتي يمكن إجمالها في تراكمات أنتجتها طبيعة النسق الدولي والنظام العالمي الذي أعقب الحرب الباردة، ونهاية القطبية الثنائية التي كانت تقوم على أساس الصراع بين الغرب والشرق، وقدرة الولايات المتحدة الأميركية على فرض مفردات الهيمنة على العالم، بعد تقزيم الاتحاد السوفييتي والتمكن من إرجاعه إلى حدود جغرافية لما يُعرف بروسيا الاتحادية، بعد انفراط عقد المعسكر الشرقي.

يؤكد المعلق ديفيد إغناطيوس، في مقال له في صحيفة "واشنطن بوست"، بعد إشارته إلى التحوّلات الجيوسياسية العالمية بسبب الحرب الأوكرانية المشتعلة، أن العالم يعيد ترتيب نفسه، والمثال هو كوريا الشمالية التي أصبحت قريبة من روسيا والصين.

ويضيف: "في اللعبة الدولية للقوّة والتأثير، اقتربت كوريا الشمالية من الصين وروسيا، وتخلّت عن الرغبة في التعامل مع الولايات المتحدة. ويمثّل موقف بيونغيانغ المتشدّد علامة على إعادة ترتيب عالمي يحدث في أعقاب الحرب بأوكرانيا".

ومع استمرار الحرب في أوروبا، فإن العالم بات منقسماً، وبشكل حاد، بين الشرق والغرب. ورغم قوّة شراكات الولايات المتحدة، إلا أن معسكر أعدائها قويّ أيضاً. وتقوم ضمن هذا الانقسام العالمي كلّ من كوريا الشمالية

وإيران بإرسال الأسلحة والصواريخ لروسيا المحاصرة، حسب البيت الأبيض؛ فيما تحاول الدول المتأرجحة، مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، تحوير رهاناتها بين القوى العظمى المتصارعة.*

<https://www.alquds.co.uk/%d9%88%d8%a7%d8%b4%d9%86%d8%b7%d9%86->

*

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكُّك الاتحاد السوفياتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام 1994، جرى توقيع "مذكرة بودابست"، التي تعهّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقاً؛ فانضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، عام 1999. وبين عامي 2004 و2009، انضمت 9 دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كلٌّ من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، تشكّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949.

ولم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا. وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها؛ وقد تصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب. فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية، عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليم أباخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية، عام 2014، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية *

* -د عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 3 مايو 2022، مركز الجزيرة للدراسات. الرابط <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361> :

يزداد التوتر الحاصل بين روسيا والغرب يوماً بعد يوم، إذ لم يعد سراً أن الحرب في الحقيقة تدور بين الطرفين الروسي والغربي، وتحديداً أميركا، وفقاً لما يتم من دعم علني سياسي وعسكري مباشر؛ لكن الأطراف العظمى تحاول الابتعاد عن المواجهة العسكرية المباشرة قدر الإمكان لتفادي حصول حرب عالمية ثالثة، كما صرّح بذلك الرئيس الأميركي جو بايدن قبل الغزو، عندما قال إن الأمر سيكون بمثابة حرب عالمية إذا بدأ الأميركيون والروس بتبادل إطلاق النار.

وتشير الأحداث إلى أن الطرف الغربي يصبّ الزيت على النار بزيادة الدعم العسكري لأوكرانيا، بل وجعله أكثر نوعية ودقة. لكن من الواضح أن روسيا ليست مستعجلة في عملياتها العسكرية، كما صرّح بذلك أكثر من سياسي وعسكري روسي *

*-خالد عياد، الحرب الروسية الأوكرانية.. إلى أين، 24 أبريل 2022، مركز الجزيرة للدراسات.

في بداية الحرب الروسية - الأوكرانية، تحدّث المراقبون ووسائل الإعلام الدولية حول استخدام الكرملين تقنيات مختلطة في الحرب، التي تنوّعت بين القوّة العسكرية على الأرض والمعلومات المضلّلة والهجمات السيبرانية وعمليات تخريب البنية التحتية. كما تلقت روسيا هجمات سيبرانية بشكل أقل خطورة من قبل تحالف من المتطوعين الدوليين الذين وُصفوا بأنهم متعاطفون مع أوكرانيا، مما حدا بالبعض إلى الاعتقاد بانتهاء عصر الحروب التقليدية وبدء حقبة جديدة من الحروب الحديثة الأقل دماءً؛ وهو ما أتت بنقيضه الحرب نفسها .

إن إرسال الأسلحة والمدربين إلى أوكرانيا شيء، وهو ما يفعله الغرب مع إفلاته من العقاب تقريباً؛ وشيء آخر تماماً السماح للنزاع بالانتشار مباشرة إلى أراضي دول الناتو. من الواضح أن موسكو ليست مستعدة لذلك. لكن الولايات المتحدة، على ما يبدو، تشارك روسيا رغبتها في منع التصعيد غير المنضبط.

ولذلك، يمكن القول إن التواصل بين مدير المخابرات الروسية الخارجية، سيرغي ناريشكين، ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وليام بيرنز، بشأن مسألة الاستقرار الاستراتيجي خبر جيّد.

<https://www.pravda.com.ua/rus/news/2022/11/14/7376254/>

في الغرب، اعتادوا على إمكانية، بل وجوب، أن يتَّهموا الروس بالمسؤولية عن أي حالة غير مفهومة. الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو ردّة الفعل المتحفظة إلى حدٍ ما من قبل المسؤولين الغربيين ووسائل الإعلام على الحادث الذي وقع في قرية بشيفودوف البولندية. لأول مرة منذ بداية الصراع في أوكرانيا، سقط صاروخ على أراضي دولة عضو في الناتو. وكما لو أن ذلك كان لحظة مناسبة جداً لهستيريا معادية لروسيا، لكن الغرب بدا هادئاً بشكل مريب، وعقلانياً بصورة غير عادية في تقويم الوضع.

ماذا يعني ذلك؟ يشير ذلك إلى أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإثارة صراع مع روسيا على أراضي الناتو. فواشنطن تدرك ما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا التصعيد في التوتر. حتى لو بذلت أوكرانيا أو بولندا نفسها قصارى جهدهما لجرّ حلف شمال الأطلسي إلى صدام عسكري مباشر مع روسيا، فمن المستبعد أن ينجحاً. فبوضوح، لا تريد واشنطن ولا عواصم أوروبا الغربية اللجوء إلى آليات المادة 4، ناهيك بالمادة 5 من ميثاق الناتو.

فبعد مضي أكثر من سبعة أشهر على الصراع الذي اشتمل على عديد من الأسلحة والأدوات غير التقليدية، فإن الحرب ما زالت تقليدية من حيث السلاح الأكثر فاعلية ونطاق العنف الذي يعتقد مراقبون أنه سيحدّد كيف تنتهي المعركة. فوفقاً لكلية كيبف للاقتصادات، فإن القوّة الضاربة الروسية تسببت في خسائر للبنية التحتية الأوكرانية تزيد على 108 مليارات دولار، وتركت 3.4 مليون شخص مشرّد، فيما بلغ إجمالي الأوكرانيين الذين فرّوا لاجئين إلى دول الجوار نحو 6.5 مليون شخص. وبحسب الأمم المتحدة، فإنه حتى منتصف سبتمبر (أيلول) الماضي، بلغ عدد القتلى من الجانب الأوكراني أكثر من 5800 شخص، والمصابين نحو 8 آلاف. وبينما لا تزال الأرقام مجهولة على الجانب الروسي، تشير الاستخبارات الغربية إلى آلاف القتلى في صفوف القوات الروسية والأوكرانية.

يتفق المراقبون على أن روسيا تخوض حرباً تقليدية في أوكرانيا، بتركيز من القوات البرية وقوّة النيران الثقيلة التي تهدف إلى تدمير عدوّها، وذلك جنباً إلى جنب مع استخدام كل تقنيات قواعد اللعبة المختلطة في محاولة لإنجاز أهدافها. ويقول المحاضر في كلية الدراسات العليا البحرية في مونتيري بكاليفورنيا سكوت جاسبر، في مقال بمجلة "ناشيونال إنترست"، إن قرار موسكو بالتعبئة العسكرية الجزئية لجنود الاحتياط يشير إلى التزامها القوى بحرب تقليدية طويلة الأمد في أوكرانيا. لكن من المؤكد أن الإجراءات الهجينة، من حرب المعلومات

والهجمات السيبرانية وتخريب البنية التحتية لخطوط الطاقة، سترافق السلاح التقليدي لاستنفاد القوى الأوكرانية وداعميها الغربيين.

بلوغ التوتر في أوكرانيا مستويات عالية مُقلقة لا يعني حكماً أن التواصل مستبعد كلياً بين الولايات المتحدة وروسيا. فهناك تقييم جديد عند بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية يشير الى توافر مناخ لعقد تفاهات بين الدولتين الكبيرتين، قد تؤدي إلى إيقاف الحرب الدائرة، ويتم بموجبها توزيع قواعد الاشتباك البارد على أسسٍ حديثة، تأخذ في الاعتبار إبقاء الفضاء الأوروبي تحت تأثير الضغوط الأمنية والاقتصادية، وتفتح للقوتين الجبّارتين قنوات جديدة تسمح بالتعاون من خلف الستار، من أجل ضبط التمرد الذي خرج عن السيطرة على الساحتين الصينية والأوروبية.

الصين التي جددت للرئيس شي جين بينغ لولاية ثالثة، أكدت في توصيات مؤتمر الحزب الشيوعي الأخير سياسة الانفتاح، وهي تتجنب اعتبارها حليفاً عسكرياً لروسيا في الحرب الأخيرة في أوكرانيا، وتكتفي بتأكيد علاقاتها المميزة مع موسكو، بما لا يؤثر في تبادلاتها التجارية مع الدول الغربية. وبعض الشركات الصينية قلّصت بالفعل من نشاطها في روسيا تجنباً لوصول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا إليها*.

[*https://anbaaonline.com/news/180649](https://anbaaonline.com/news/180649)

لا تتفك روسيا عن التذكير بأن أوكرانيا ليست مجرد دولة مجاورة لها؛ فهي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من تاريخها وثقافتها وفضائها المعنوي. وتعطي روسيا أهمية كبيرة لصلوات الدم والروابط العائلية بين الروس والأوكرانيين، قبل أن تتأسس جمهورية أوكرانيا على يدّ البلاشفة. فكيف ذلك؟

في كل خطابه المتعلقة بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، يذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن أوكرانيا تأسست على يد البلاشفة. فبعد انتصار الثورة البولشيفية عام 1917، "عمل فلاديمير لينين وأصدقائه ضد مصالح روسيا من خلال فصل جزء من أراضيها التاريخية وتمزيقها".

موقع قناة الميادين، 24-03-2022

حدود أوكرانيا

في نهاية سبتمبر/ أيلول 2022 ، جرى استفتاء في جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك ومقاطعتي خيرسون وزابوروجيا ، حيث صوّت السكان للانضمام إلى الاتحاد الروسي. وبالفعل، في 30 سبتمبر، تم التوقيع على اتفاقيات بشأن انضمام هذه المناطق الأربع إلى روسيا. يجب أن تكون الفترة الانتقالية عدة سنوات، وأن تستمر حتى عام 2026. حدّدت هذه المعاهدات الحدود الجديدة للدولة الأوكرانية ، والتي تقلصت أراضيها بشكل كبير. في الوقت نفسه ، يظل السؤال مفتوحًا حول الحدود التي ستبقى الدولة الأوكرانية في المستقبل.

نشرت روسيا المعاهدات التي سيتم بموجبها انضمام جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين ومنطقتي خيرسون وزابوروجيه إلى الأراضي الروسية. وأهم ما جاء في هذه المعاهدات:

=يتم تحديد حدود مناطق جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، ومنطقتي خيرسون وزابوروجيه من خلال حدودها في يوم انضمامها إلى الاتحاد الروسي.

=حدود الكيانات الأربعة الجديدة المرتبطة بأراضي دول أجنبية هي حدود الدولة الروسية.

=ستتم تسوية قضايا الخدمة العسكرية في المناطق الجديدة خلال فترة المفاوضات حتى 1 كانون الثاني/ يناير من عام 2026.

=سيتم تشكيل حكومتي منطقتي خيرسون وزابوروجيه من قبل حكام بالإناابة وفقاً للقوانين الروسية.

=ستستمر سلطات جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين بممارسة سلطاتها حتى تشكيل حكومتين جديدتين.

=تطبّق الوثائق بشكل مؤقت من تاريخ التوقيع وتدخل حيّر التنفيذ من تاريخ التصديق على المعاهدات.

<https://www.vedomosti.ru/politics/articles/2022/10/03/943530-novie-regioni-prisoedinyatsya-v-granitsah-oblastei>

رسمت الحدود الجديدة للدولة الأوكرانية خطأً في مرحلة طويلة من التطور ، عندما كانت أوكرانيا تمتلك أكبر مساحة في تاريخها. خلال الحقبة السوفيتية ، وسّعت الدولة الأوكرانية أراضيها. وكان آخر "استحواذ" هو شبه

جزيرة القرم ، التي تم نقلها إلى أوكرانيا السوفيتية. في الوقت نفسه ، لم يتم حل التناقضات الأقليمية ، التي حدّتها الطبيعة المعقّدة والمتناقضة للأقاليم الفردية التي كانت جزءًا من دول مختلفة لعدة قرون. تعايشت القومية الجاليسية مع الأيديولوجية الشيوعية. علاوة على ذلك ، فإن وجود مؤيدي القومية الجاليسية في مناطق غرب أوكرانيا كان يُستخدم في كثير من الأحيان في الصراع بين المجموعات المختلفة في الحزب ونظام الدولة في جمهورية أوكرانيا السوفيتية انذاك.

شكّلت أحداث مارس/آذار 2014، عندما أصبحت شبه جزيرة القرم جزءًا من روسيا ، بداية انهيار الدولة الأوكرانية. خلق الصراع العسكري في شرق أوكرانيا، الذي بدأته كييف في أبريل من نفس العام ، مخاطر إضافية على وحدة أراضي أوكرانيا. أدت السياسة التي انتهجها الرئيس السابق بترو بوروشنكو، في السنوات اللاحقة، تجاه جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، في الواقع، إلى استبعاد المناطق الخارجة عن السيطرة من فضاء سياسي واقتصادي واحد. وهكذا خلّقت الظروف لمزيد من التفكك في البلاد. واصل الرئيس الحالي للبلاد ، فولوديمير زيلينسكي، تعميق الصراع مع روسيا، وإخضاع السياسة الخارجية الأوكرانية لمصالح الغرب.

لم يُعَيَّر إطلاق روسيا في فبراير 2022 لعملية عسكرية خاصة من سياسة كييف ، مما خلق مخاطر جديدة لتفكك الدولة الأوكرانية. تم تشجيع هذه السياسة في أوكرانيا من قبل الدول الغربية. سعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى استخدام كييف ضد روسيا ، على أمل إحداث أكبر قدر من الضرر للاقتصاد الروسي. من خلال استفزاز السلطات الأوكرانية لمواصلة الصراع في شرق البلاد ، وتقديم المساعدة الاقتصادية من خلال المؤسسات المالية الدولية وتخصيص مساعدات واسعة النطاق ، ساهم الغرب في الواقع في انهيار الدولة الأوكرانية. ونتيجة لذلك ، أدت سياسة تقاوم الوضع في شرق البلاد ، والتي كانت الدول الغربية مهتمة بها بشكل خاص ، إلى خسائر إقليمية جديدة.

وعليه، فإن عملية انهيار الدولة الأوكرانية قد تستمر. من ناحية أخرى ، أدت الحرب بالفعل إلى تشكيل حدود جديدة للدولة الأوكرانية. لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح ، التي أعلنها الرئيس الروسي ، دون تغيير النظام السياسي في كييف. من ناحية أخرى ، تعتمد الدولة الأوكرانية على المساعدات الاقتصادية الخارجية من الدول الغربية التي تدعم الاقتصاد الأوكراني. إن الضخ الهائل لأوكرانيا بالمال والأسلحة الغربية يثير استمرار الصراع ويزيد من خطر تفكك أوكرانيا.

https://www.ng.ru/dipkurer/2022-10-16/11_8566_ukraine.html

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إنه "وفقاً للتقديرات، فإن الأضرار التي لحقت بالأوكرانيين خلال العملية الخاصة تبلغ 600 مليار يورو".

<https://arabic.rt.com/business/1412671>

حلف "الناتو" يعترف

أعلن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، أن الناتو قدّم مساعدة عسكرية كبيرة لأوكرانيا قبل بداية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أراضيها.

وقال ستولتنبرغ في خطاب ألقاه في جلسة الجمعية البرلمانية لحلف الناتو في مدريد: "إذا كانت هناك عِبرة من الوضع في أوكرانيا، فتقول إنه كان من الضروري أن ندعم أوكرانيا في وقت سابق وعلى نطاق أوسع. كانت بلدان الناتو تقدّم مساعدة لأوكرانيا منذ عام 2014؛ لكن كان بإمكان الناتو أن يعمل أكثر من ذلك، قبل الغزو". وأضاف أن بلدان الناتو تتصرف بحذر كبير لمنع تحوّلها إلى طرف في النزاع الأوكراني.

وتابع: "كانت مسألة إنشاء منطقة حظر الطيران تُطرح منذ البداية. أعتقد أنه من المهم جداً بالنسبة لبلدان الناتو ألا تصبح طرفاً في النزاع. وإذا بدأنا في نشر قواتنا في أوكرانيا، فسنحوّل إلى طرف في النزاع. لكن بلدان الناتو تهدف إلى مساعدة أوكرانيا في حماية مجالها الجوي؛ لذلك نقدّم أسلحة الدفاع الجويّ لكيف، كما نقدّم الدعم في تدريب العسكريين لاستخدام أنظمة الدفاع الجوي؛ وتلعب بريطانيا الدور الرئيسي في هذه الجهود".

وعبّر عن أمله بأن "تزيد الدول الأعضاء في الحلف في قمة فيلنيوس في صيف عام 2023 التزاماتها الخاصة بالإنفاق الدفاعي؛ لأننا نكمل حالياً الالتزامات التي تعهدنا بها في عام 2014 حتى عام 2024؛ وتوقع أن يكون ذلك التزاماً أقوى لزيادة النفقات على الدفاع؛ على أن يتم الوصول إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ولن يكون هذا هو السقف... المفاوضات جارية، وأكد زيادة الطموحات، لأن الجميع يرون الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات".

وحول ما إذا كانت أوكرانيا تستحق الانضمام إلى الناتو، قال ستولتنبيرغ: "من المهم أن تبقى أوكرانيا كدولة مستقلة في أوروبا.. إذا لم تظل أوكرانيا كدولة مستقلة وذات سيادة، فلن يكون هناك أي سؤال حول عضوية الناتو على الإطلاق."

يُذكر أن دول الناتو في قمة بوخارست عام 2008، أكدت أن جورجيا وأوكرانيا لهما الحق في العضوية في الحلف.

https://tsargrad.tv/news/stoltenberg-osadil-ukrainu-vam-sejchas-ne-ochlenstve-v-nato-nado-dumat_675510

من الثورة إلى الحرب

كانت فترة "يورو ميدان" ، من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2013 حتى 22 شباط/فبراير 2014، للقرارات الصغيرة، والتي كانت لها آثار كبيرة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. وأدى قرار أولي بضرب المتظاهرين في 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى تصعيد كبير في حركة الاحتجاج. فيما أدى إقرار "قوانين الدكتاتورية" في منتصف كانون الثاني/يناير إلى إحياء حركة احتجاج أخذت في الانحسار بسرعة في البداية؛ وأدت الاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن يومي 18 و20 شباط/فبراير إلى انقسام الموالين ليانوكوفيتش. وكان من المتوقع لقرار المحتجين برفض اتفاق جرى التفاوض عليه بين دبلوماسيين أوروبيين وروس، أن يدفع يانوكوفيتش إلى قمع شديد؛ ولكن بدلاً من ذلك، انهار النظام في غضون ساعات.

وفي حين كان من المستحيل التنبؤ بمسار الاحتجاجات، بدا تأثير النتائج واضحاً: كانت أوكرانيا على وشك التحول نحو أوروبا. وردت روسيا باستفتاء عودة شبه جزيرة القرم وانضمام مناطق في شرق أوكرانيا إلى روسيا . ويبدو أن البديل بالنسبة إلى بوتين كان قبول خسارة أوكرانيا. ومن الواضح أنه كان خياراً متاحاً؛ إذ إن روسيا تعهدت بالتزامات في معاهدات في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى، يمكن لفت الانتباه إلى أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا تثير مخاوف أخرى لدى بكين، تتمثل في أنها قد تعمل على تعزيز بناء شراكات جديدة بين الغرب ودول منطقة المحيطين الهندي

والأطلسي، الأمر الذي يُشكل تهديداً بالنسبة للصين، التي ترغب في بناء عالم متعدد الأقطاب. هذا فضلاً عن المقارنات المُتصوّرة بين وضع أوكرانيا وتايوان، والتخوّف من أن تحذو بكين حذو موسكو في تايوان.

إذاً، المعركة الجارية عالمية وأوروبية على حدٍ سواء. فعلى الصعيد العالمي، السؤال المطروح هو: أكان العالم سيكون أحادي القطب أم متعدد الأقطاب؟ لدى روسيا حلفاء عديدون، وأهمهم الصين. ولكن مع استمرار تآكل هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، فإنه من المرجح أن تستمر جاذبية النموذج الغربي على الرغم من محنته الحالية. التأثير الصيني كبير، غير أنه يكاد يكون عملياً بالمطلق تقريباً؛ أي معتمداً على الحوافز المادية الملموسة بدلاً من أيّ قيمٍ مشتركة. أظهرت روسيا قدرتها على الأذى وتكوين صداقات بين الأنظمة التي تسمى "منبوذة"؛ ولكن سيبقى رهناً بالمستقبل رؤيةً إذا ما كان ممكناً أن تكون هذه الأنظمة مساهمة فاعلة في نوع القوّة العظمى الذي تتوق إليه.

[*https://ria.ru/20220927/referendum-1819828053.html](https://ria.ru/20220927/referendum-1819828053.html)

من جهته، أشار نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي ألكسندر فينيديكتوف، إلى أن "العلاقات مع الغرب سوف تتغير بشكل راديكالي جديد على صعيد السياسة الخارجية، وستكون هناك مراحل سياسية مغايرة في العلاقات".

صحيفة "نيزافيسيميا" الروسية – 2022/10/30

https://www.ng.ru/dipkurer/2022-10-30/9_8578_west.html

أوروبا وروسيا

نشرت "إكسبرت.رو" الروسية مقالاً حول إبقاء موسكو أبواب التعاون مع أوروبا مشرعة، قالت فيه: الذكرى السنوية الستون لأزمة الكاربيبي مناسبة لمقارنات مقلقة، وللبحث عن أبعاد أخرى. فلم يؤدّ الخوف من قيامة نووية في العام 1962 إلى وضع الأساس لاستراتيجية التعايش بين النظامين دون اللجوء إلى حلول متطرفة فحسب، بل أدّى أيضاً إلى رفع علاقات الاتحاد السوفيتي مع أوروبا إلى سوّية غير مسبوقه من التعاون الاقتصادي.

لقد دخلت أوروبا الغربية في سلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع موسكو، كانت جوهرتها "صفقة القرن": "أنابيب الغاز". لم يول الأوروبيون أي اهتمام للحظر الذي فرضته واشنطن؛ بل بدأوا في إمداد الاتحاد السوفيتي بأنابيب ذات قطر كبير مقابل حصولهم على الغاز من الحقول في غرب سيبيريا.

وضع هذا التعاون الأساس لعقود من الصناعة الأوروبية المزدهرة المبنية على الطاقة الرخيصة القادمة من الشرق. وكان يمكن أن تستمر هذه القصة إلى الأبد، بعد أن اكتسبت روسيا مكانة دولة طاقة والتحول غير العقلاني في إنتاج الطاقة الذي أعلنته أوروبا. لكن أوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين فقدت استقلاليتها للمرة الثانية وخضعت لسيطرة مشددة من واشنطن.

<https://arabic.rt.com/press/1404035/2-22-2022>

في خطابه في منتدى فالداي، ذكر بوتين بشكل مباشر أن من شأن "عالم متعدد الأقطاب فقط أن يتيح لأوروبا استعادة استقلاليتها"، ما يعني أن كل من يرغب يمكنه العودة إلى فكرة أوراسيا موحدة ومسالمة.

فلاديمير بوتين يعبر باستمرار عن أن أوروبا تبقى شريكاً محتملاً لروسيا، ولا يقطع إمدادات الطاقة عن العالم القديم. بل يقترح تشكيل قنوات بديلة من خلال مركز تركي، وفي الوقت نفسه يجذب تركيا إلى العملية.

<http://kremlin.ru/events/president/news28.10.2022>

الحقيقة هي أن اتحاد روسيا مع أوروبا في اللعبة الجيوسياسية الكبرى يشكّل خطوة تحلّ بشكل أساسي مشكلة الهيمنة الأمريكية. هذا تحالف من شأنه وحده أن يتيح لأوروبا الحفاظ على ثقافتها الصناعية وقوتها، ويفتح في ظل ظروف جديدة، أسواق الجنوب الواسعة للأوروبيين. أما بالنسبة للولايات المتحدة، ففقدان نفوذها على العالم القديم سيعني الفشل الذريع لفكرة النظام العالمي أحادي القطب. في جميع أنحاء العالم، جاهزون منذ فترة طويلة لسقوط القوة المهيمنة والانتقال إلى بناء عالم متعدد الأقطاب.

أوروبا ومعاداة روسيا

اعتمد البرلمان الأوروبي، بتاريخ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قراراً يصف روسيا بأنها "دولة راعية للإرهاب"، على خلفية هجومها على أوكرانيا، داعياً دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 إلى أن تحذو حذوه. وفي

النص الذي أقرّ في ستراسبورغ بأغلبية 191 صوتاً مقابل معارضة 58 صوتاً وامتناع 44 عن التصويت، وصف النواب الأوروبيون "روسيا بأنها دولة راعية للإرهاب ودولة تستخدم وسائل إرهابية".

وأضافوا أن "الهجمات والفضائح المتعمدة التي ارتكبتها الاتحاد الروسي ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، وتدمير البنية التحتية المدنية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ترقى إلى أعمال إرهابية". https://www.ng.ru/world/2022-11-22/1_8596_sponsor.html.

Европарламент собирается признать РФ страной – спонсором терроризма

وفي الإطار عينه، أكدت المحلّة السياسية الروسية، ناتاليا إيريمينا، أن الدول الأوروبية لا تتمتع بالقدر اللازم من السيادة لتغيير موقفها تجاه روسيا.

وعلّقت إيريمينا، وهي أستاذة قسم الدراسات الأوروبية في كليّة العلاقات الدولية بجامعة بطرسبورغ الروسية، على تصريح الخبير الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس، قائلة: "الدول التي تنتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا تنتمي إلى الناتو؛ هذا هو حال معظم دول الاتحاد الأوروبي".

وأضافت: "هم يتعاونون بشكل مكثّف مع الولايات المتحدة في قضايا السياسة المعادية لروسيا، بما فيها العقوبات ضد روسيا. وبهذا المعنى، فهم أقلّ حرّية، لأن لديهم ترتيبات واتفاقيات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. العديد من الدول الأوروبية ليس لديها موقف مشترك وواضح تجاه روسيا، والنزاع في أوكرانيا بشكل خاص.

روسيا اليوم_2022/11/5

كذلك، قال الخبير الاقتصادي الأميركي جيفري ساكس، إن أوروبا تخاطر بالحصول على "أفغانستان جديدة" عند حدودها ممثلةً بأوكرانيا، إذا لم تتغيّر موقفها الحالي تجاه روسيا.

وأشار الخبير في مقابلة مع قناة "آر تي بي" التلفزيونية البرتغالية، إلى أنه يتوجب على أوروبا المراهنة على العودة إلى طاولة المفاوضات بالذات.

وأضاف: "كانت أوروبا بطلّة الدبلوماسية. لكنها في الوقت الراهن تعتمد وتوافق على الطرح الأمريكي: يجب علينا هزيمة بوتين! ونحن لن ندخل في المفاوضات، ألخ."

وتابع الخبير: "ولكن هذا المسلك في غاية الخطورة للاتحاد الأوروبي، لأنه يقف في المقدّمة، ويمكن أن يتضرّر بشكل كبير من كلّ هذا."

ويرى الخبير أن مثل هذه السياسة تجاه بوتين هي الخطأ الرئيسي، لأنه لو تفاوضت أميركا وأوروبا، كان من الممكن إيجاد حلّ للنزاع الأوكراني؛ لكن بروكسل تتبع الأجندة الأميركية وليس ما يُمليه العقل والفكر السليم. ويعتقد ساكس أن الولايات المتحدة ستحوّل أوكرانيا إلى أفغانستان ثانية، وتتركها في حالة خراب، لأن هذا هو الأسلوب الأمريكي.

ويضيف: "قبيل اندلاع هذا النزاع، قلت إنه إذا استمرت الولايات المتحدة بنفس النهج، فستحوّل أوكرانيا إلى أفغانستان لاحقة؛ لأن واشنطن أحبّت أفغانستان لدرجة أنها قامت بتدميرها. هذا هو الأسلوب الأمريكي."

<https://arabic.rt.com/world/1405066/05/11/2022> بدوره، أظهر استطلاع رأي أجراه معهد

Infratest dimap للدراسات الاجتماعية، بطلب من قناة ARD، أن 55% من الألمان يعتقدون أن برلين

لا تبذل جهوداً دبلوماسية كافية لإنهاء النزاع في أوكرانيا. وارتفع هذا الرقم بنسبة 14% مقارنة بنتيجة

استطلاع مماثل في شهر أكتوبر الماضي.

وقد اختلفت الآراء حول العقوبات ضد روسيا، حيث اعتبر 37% من المستطلّعين أنها ليست قوية بما فيه الكفاية، ورأى 31% أنها كافية، فيما قال 23% إنها مفرطة في الشدّة.

من جهته، دعا السناتور البلجيكي آلان ديتكس، أوروبا إلى عدم الانصياع لأوامر الولايات المتحدة "راعية الحروب"، وإعادة النظر في سياستها تجاه روسيا وأوكرانيا.

وقال ديتكس: "من أجل مصلحة أوروبا والأوروبيين، علينا التخلّي عن نهج زيلينسكي المتشدد، والاتفاق مع روسيا بشأن تقسيم أوكرانيا ورفع العقوبات؛ هذا هو السبيل إلى النجاة.. في هذه المرحلة، الحلّ الدبلوماسي أفضل من تصعيد النزاع الذي يشجّع البيت الأبيض."

وأشار السناتور إلى وثائق بنما، التي يُشار فيها إلى أن زيلينسكي "متآمر خارجي"؛ وقال: "لا ينبغي أن يتم النظر إلى مثل هذا الشخص على أنه رئيس جدير، ولكن على أنه دمية أميركية، مهووسة بالغطرسة وتجربنا إلى الحرب."

وأضاف دينكس أن عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا تُلحق الضرر فقط بأوروبا نفسها، وتستفيد منها الولايات المتحدة من خلال تزويد الدول الأوروبية بالأسلحة والغاز.

وعلق على كلمات زميلته إليزابيث بورن، التي قالت إن فرنسا تريد أن تجعل ثمن النزاع لا يُطاق بالنسبة لروسيا، قائلاً: "لا عجب أن روسيا تريد أن تجعل ثمن الطاقة لا يُطاق بالنسبة للفرنسيين!"
<https://arabic.rt.com/world/1406787-%>

بدورها، أكدت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن الغرب سيتعين عليه التفاوض مع روسيا عندما يزداد الوضع الاقتصادي في أوروبا سوءاً، وتواجه الولايات المتحدة ركوداً اقتصادياً بدأت ملامحه بالظهور.

وأضافت الصحيفة أنه إذا ساءت الظروف الاقتصادية في أوروبا ودخلت الولايات المتحدة في الركود، فليس من المبالغة الإشارة إلى أن الدعوات إلى التسوية ستصبح ملموسة أكثر إذا ساعدت في تخفيف العبء الاقتصادي عنها.

وأشارت إلى أن ألمانيا، وهي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، اضطرت إلى رصد 200 مليار يورو لمساعدة المستهلكين والشركات المتضررة من ارتفاع أسعار الطاقة.

وأكدت أن الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا وإسبانيا انكمش خلال الشهور الثلاثة الماضية، فيما بلغ معدّل التضخم في منطقة اليورو 10.7% في أكتوبر، وهو رقم قياسي.

أما في دول البلطيق فقد تجاوز هذا الرقم 22% بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء.

<https://arabic.rt.com/world/1404716>

حان وقت الدبلوماسية

قالت الكاتبة كاترينا فاندرن هوفيل، في مقال رأي بصحيفة واشنطن بوست، إنه يتوجب على الدول الغربية أن تبدأ عملية التفاوض مع روسيا لإنهاء الصراع في أوكرانيا. وأضافت: "ربما حان الوقت لمنح الدبلوماسية فرصة لحلّ الصراع في أوكرانيا".

ولفتت الكاتبة إلى أن الجنرال الأميركي مارك ميلي كان يضغط على إدارة بايدن للضغط على أوكرانيا لتحقيق نهاية دبلوماسية للحرب، على الرغم من حقيقة أن هناك من يختلف مع هذه المبادرة.

وأضافت: "أثار الصراع في أوكرانيا الغضب في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن الكثير من دول العالم اختار عدم الانحياز إلى أي طرف في هذه المعركة. وفي الولايات المتحدة.. سيحاول المتشددون خنق الدعوات للسلام أو المفاوضات، ولكن المخاطر أكبر من أن نجلس مكتوفي الأيدي، بينما تنتشر الكارثة وتستمر التكاليف والمخاطر في الارتفاع".

<https://arabic.rt.com/press/1408389>

<https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/11/15/ukraine-war-end-diplomacy-negotiations/> Katrina vanden Heuvel

من جهته، أشار المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، إلى رفض روسيا شروط الرئيس الأميركي جو بايدن للتفاوض حول التسوية في أوكرانيا، وأكد استمرار العملية العسكرية الروسية حتى تحقيق أهدافها.

وقال بيسكوف: "في الحقيقة ما قاله بايدن هو أن المفاوضات ممكنة فقط في حال مغادرة بوتين لأوكرانيا".

<https://www.interfax-russia.ru/main/kreml-otverg-vydvinytye-baydenom-usloviya-dlya-nachala-perегоvovov/ 2 декабря 2022 г>

وعلق بيسكوف على طلب الصحفيين توضيح أن "الكرملين ليس مستعداً لذلك" بالقول: "حسناً، بالطبع... العملية العسكرية الروسية مستمرة" حتى تحقيق أهدافها.

من جهته، أقرّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: "ما زلنا في زمن حرب"، بعدما دعا، مدة طويلة، إلى التفاوض، واتهم باعتماد موقف مهادن حيال روسيا؛ لكنه أضاف أن الحرب "لن تنتهي بمعاهدة سلام، بل في

التوقيت والشروط التي يختارها الأوكرانيون"، ولو أن باريس تردّد أن الخروج من الحرب يجب أن يأخذ أيضاً بالضرورات الأمنية الأوروبية.

<https://www.france24.com/ar/12/10/2022>

كما وصف سياسيون فرنسيون الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بـ "الشخص الخطير"، واتّهموه بالسعي لتأجيج حرب عالمية ثالثة، ودعوا حكومة بلادهم للكفّ عن تزويد نظامه بالأسلحة.

كما دعا عضو البرلمان الأوروبي السابق، فلوريان فيليبو، في تغريدة عبر "تويتر" الرئيسين الأمريكي والفرنسي، جو بايدن، وإيمانويل ماكرون، ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، لمطالبة زيلينسكي بإعادة المليارات التي قدّمها له الغرب، والتحقق من وجهات إنفاقها".

أوروبا والأضرار والعقوبات

نشرت وكالة "بلومبيرغ" مقالاً تحت عنوان "أوروبا تخشى أن تتضرر اقتصادياً إذا تم فرض عقوبات شديدة على روسيا"، جاء فيه أنّ بعض الدول الأوروبية الكبرى قلقة بشأن التداعيات الاقتصادية، إذ أعرب أعضاء رئيسيون في الاتحاد الأوروبي عن مخاوفهم بشأن احتمال إلحاق الضرر باقتصاداتهم.

ولفت المقال إلى أنّ الدول الأوروبية تشعر بالقلق أيضاً من أنّ روسيا قد تردّ على الأرجح، وربما تقطع إمدادات الغاز المهمة عن قارة تعاني بالفعل ارتفاعاً قياسيًّا في أسعار الطاقة؛ وقال كاتب المقال: "سيتعيّن الموافقة على الجزء الأكبر من أي استجابة على مستوى الاتحاد الأوروبي بالإجماع من جانب جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 27، وهي مجموعة لها وجهات نظر متباينة بشأن روسيا بشكل عام."

وبحسب الموقع، يُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، إذ مثّل حوالي 37% من إجمالي تجارة البلاد مع العالم في أوائل عام 2020، وفقاً للمفوضية الأوروبية، وكانت روسيا أيضاً مصدر نحو 25% من واردات الكتلة النفطية.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي وافق على الحزمة الثامنة من العقوبات ضد روسيا، والتي تشمل وضع سقف لسعر برميل النفط الروسي، وفرض حظر على واردات بضائع روسية بقيمة 7 مليارات يورو.

ومنذ بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة ضد أوكرانيا في 24 فبراير الماضي، أمطر الغرب روسيا بوابل من العقوبات شملت سياسيين، وعلى رأسهم بوتين نفسه وكافة أركان نظامه. كما فصلت العقوبات موسكو بشكل كبير عن الاقتصاد العالمي؛ ورغم وجود توقعات بانهياف كبير للاقتصاد الروسي، إلا أنه ظل صامداً، ما أرجعه محللون لـ"استعدادات روسية ضخمة منذ 2014".

من جهتها ، كتبت كسينيا لوغينوفا، في صحيفة "إزفيستيا"، الروسية مقالاً حول استمرار السلطات الأوروبية في فرض عقوبات ضد روسيا على الرغم من الأضرار التي تتسبب بها لمواطني أوروبا.

وقالت: "تواجه روسيا في العام 2022 عقوبات غير مسبوقه. فحتى الآن، تم إقرار ثماني حزم من الإجراءات التقييدية ضد موسكو. القيود تغطّي مجالات مختلفة من الحياة. هذه المرّة تضمّنت أيضاً تحديد سقف لأسعار النفط الروسي. ولا يزال من الصعب تقدير نتائج هذه الحرب الاقتصادية. ومع ذلك، فإن العقوبات تصيب بشكل متزايد المستهلكين الأوروبيين، ما يتسبب في استياء كبير بين مواطني أوروبا.

واضافت لوغينوفا أن الحديث عن مخاطر العقوبات بات داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. أحد المنتقدين الرئيسيين لسياسة العقوبات هو رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

في كل خطاب تقريباً، يستشهد رئيس الحكومة المجرية بمقارنات حيّة تصف الضرر الذي تُلحقه الدول الأوروبية بنفسها. وهو يقول: "في البداية اعتقدتُ بأننا نُطلق النار على أقدامنا. ولكن يبدو الآن أن الاقتصاد الأوروبي قد أطلق النار على رئتيه، وبالتالي فهو الآن يخطئ ."

وفي الصدد، قالت أستاذة العلوم السياسية في جامعة سان بطرسبرغ، ناتاليا إيريمينا، لـ "إزفيستيا"، إن الاتحاد الأوروبي يعمل في إطار أوروباطلسي مشترك للتفاعل مع الولايات المتحدة.

ووفقاً لها، من المستبعد أن تحرف بروكسل عن هذا النهج. وقالت: "بدأ الاتحاد الأوروبي سياسة مناهضة لروسيا، وراح يتّهم موسكو بجميع المشاكل. إذا توقفت بروكسل عن فرض العقوبات الآن، فكيف ستشرح لمواطنيها سبب فرضها للعقوبات من قبل؟

<https://iz.ru/1419412/kseniia-loginova/upriamo-po-kursu-pochemu-strany-es-gotovy-vredit-sebe>

في أكتوبر، بلغ التضخم في منطقة اليورو 10.6% على أساس سنوي ، في الاتحاد الأوروبي - 11.5% ، وهو أعلى معدّل منذ منتصف السبعينيات. التضخم في روسيا أقل بالفعل من إيطاليا (12.6% على أساس سنوي) ، في بولندا (16.8% على أساس سنوي)، وعلى مستوى ألمانيا (11.6% على أساس سنوي). في دول البلطيق وأوروبا الشرقية ، كان التضخم أعلى منذ فترة طويلة مما هو عليه في روسيا.

أزمة الطاقة في أوروبا

لم تكن أزمة الطاقة في أوروبا وليدة اللحظة أو حتى بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية، وإنما كانت بسبب توجهات صانعي القرار بوضع أمن المناخ على حساب أمن الطاقة. وتعود جذور أزمة الطاقة الأوروبية إلى أكثر من عقود؛ والحرب الأوكرانية فاقمت هذه الأزمة، ودول القارة الأوروبية وقعت ضحية قرارات قادة الدول فيما يتعلق بأمن الطاقة، لأنه منذ عام 2010 أحدث صنّاع القرار الأوروبي تغييرًا جذريًا في معادلة الطاقة الأوروبية؛ ونقصد هنا عناصر الطاقة العالمية الأبرز، وهي: الغاز الطبيعي والنفط الخام والفحم.

نتج عن الحرب الروسية - الأوكرانية ارتفاع في أسعار الطاقة في أوروبا إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، على نحوٍ أضرّ بشدّة بالقطاع الصناعي بالقارة، لا سيما الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، إذ ارتفعت تكاليف الإنتاج بشدة في صناعات، مثل الحديد والصلب والألمنيوم والأسمدة وغيرها، مع ارتفاع أسعار الطاقة، وتتجه دول أوروبية نحو خطط تقشفية قاسية أثارت رفضاً لدى فئات من المواطنين، وحتى من بعض المصانع، لأن من شأنها تخفيض الإنتاج، وإحالة العمّال على البطالة، وإدخال القارة العجوز في حالة ركود.

لذلك، أمام الاتحاد الأوروبي عدة خيارات لمواجهة شتاء بدون غاز روسي، وتخفيف حدّة الأزمة الطاقوية، ليس فقط على المدى القصير، بل أيضاً على المدى المتوسط والطويل.

فالولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر مصدر للغاز المسال في العالم، وجّهت 71 بالمئة من صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2022، مقارنة بنحو 30 بالمئة في 2021، وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ويمكن للصادرات الأميركية أن تغطّي من 70 إلى 80 بالمئة من الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا، وفق صادرات يناير/كانون الثاني الماضي؛ إذ إن “أكثر من 50 بالمئة من الطاقة التي تستوردها أوروبا تأتي من الولايات المتحدة”، وفق وكيل وزارة الخارجية الأميركية، خوسيه فرنانديز.

غير أن أكبر عيب في الغاز الأميركي أنه أعلى من الغاز الروسي بنسبة 50 إلى 70 بالمئة، نظراً لتكاليف استخراج الغاز الصخري مقارنة بالغاز الطبيعي، وعمليات التسييل وإعادة “التغويز”، وتكاليف النقل عبر السفن. والإشكال الآخر، الذي لا يمكن للغاز الأميركي أن يعوّض نظيره الروسي، عدم امتلاك دول أوروبية بُنية تحتية لاستقبال الغاز المسال، خاصة التي كانت تعتمد على الغاز الروسي بصفة شبه كاملة، والواقع أغلبها شرق أوروبا، أو تلك الداخلية التي لا تملك موانئ لاستقبال سفن الغاز.

تستحوذ الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في أوروبا على حصة كبيرة من استهلاك الغاز الطبيعي في القارة الأوروبية، وهو ما يُمكن إيضاحه على النحو التالي:

1- القيمة المضافة: تساهم صناعات التكرير، والكيمياويات، والصناعات المعتمدة على المعادن مثل: الحديد والصلب، وصناعات الأسمنت، والزجاج، والورق، والأغذية والمشروبات بحوالي 5% من إجمالي القيمة المُضافة بالاقتصادات الأوروبية سنوياً، وذلك وفقاً لتقديرات “روديم جروب (Rhodium Group)” وتزداد المساهمة الاقتصادية لهذه الصناعات عند حساب الأثر غير المباشر، أي من خلال تأثيرها الممتد إلى القطاعات الأخرى. بينما توظّف تلك الصناعات حوالي 4% من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي.

2- استهلاك واسع للغاز: تستحوذ القطاعات المذكورة سابقاً على 87% من إجمالي استهلاك الغاز بالقطاع الصناعي في القارة الأوروبية. وبشكل عام، استحوذ قطاع الصناعة على حوالي 26.1% من إجمالي استهلاك الطاقة في منطقة اليورو في عام 2020، وفق ليور ستات.

3- مساهمة عالية في التكاليف: تشير بعض التقديرات إلى أن الطاقة تُمثّل حوالي 26% من التكاليف الخاصة بالصناعات التعدينية في أوروبا، فيما تصل النسبة إلى 19% في الصناعات الكيماوية، وهي حصة كبيرة من إجمالي تكاليف الإنتاج.

ويتصاعد النقاش بشأن استخدام الطاقة النووية بديلاً عن الطاقة الأحفورية (فحم ونفط وغاز)، في كلٍ من ألمانيا والسويد وفرنسا، وإن بدأت ترجح الكفة لصالح المؤيدين لها.

وأرجأت ألمانيا غلق محطتين نوويتين، وقرّرت تمديد عملهما إلى غاية أبريل/نيسان المقبل، بينما ستُغلق المحطة الثالثة كما كان مقرراً لها نهاية العام الجاري، بعد وقف ضخ الغاز الروسي.

في الوقت الحاضر، تعاني الشركات الأوروبية كثيفة الاستهلاك للطاقة من العديد من الضغوط التشغيلية، والتي تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار مواد الطاقة، وتتزامن أيضاً مع تراجع الاستهلاك الخاص مع احتمالات دخول الاقتصاد الأوروبي في حالة ركود قريباً. وقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 170% خلال الفترة من فبراير إلى يوليو 2022، نتيجة لتداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية. أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشركات العاملة في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة في أوروبا؛ بل ووصلت للحدّ الذي جعل بعض الشركات تتكبّد خسائر اقتصادية.

إن خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي ألقاه في مناسبة إعلان انضمام 4 أقاليم أوكرانية إلى روسيا، ألقى الضوء على عناوين خلافية جديدة بين روسيا والغرب، تتجاوز تفاصيل الحرب التي تدور في أوكرانيا. وتنجير خطّي إمدادات الغاز التي تعبر بحر البلطيق من روسيا إلى أوروبا زاد من المخاوف، وأكد وجود اختلافات جوهرية بين الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية من جهة، وروسيا وحلفائها من جهة ثانية، ذلك أن واشنطن كانت قد اعترضت على إنشاء خط نورد ستريم - 1 وخط نورد ستريم - 2، لأنهما يعطيان حوافز مالية كبيرة للاقتصاد الروسي، ويزيدان من منسوب التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وهو ما لا يروق لها على المدى البعيد.

<https://arabic.rt.com/russia/1404059>

وفي تحليله لمسار التطورات في أوكرانيا، اعتبر بوتين أن أوكرانيا لم تكن دولة متكاملة عبر التاريخ، لا من حيث الجغرافيا ولا من حيث هوية السكان، والغرب يحاول محاصرة روسيا الواعدة من خلالها، مشيراً إلى أن الوقائع تفرض احترام الفكرة الأوراسية. وطالب بوتين الدول الغربية بضرورة إعادة النظر بسياسة توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، محذراً من قبول عضوية أوكرانيا، وأكد أن روسيا سترد على محاولات حصارها العسكري

والاقتصادي من خلال خيارات موجهة، قد يتألم منها الجميع؛ واستهداف نورد ستريم - 1 ونورد ستريم - 2 وتفجير جسر كاريش يحصل من ضمن سياسة الحصار التي تعتمدها واشنطن ضد بلاده، رغم أن روسيا لديها بدائل عن هذين الخطّين لبيع غازها الطبيعي في الأسواق الدولية؛ وهي أقدمت على الفور بإصلاح جسر كاريش، وأعدت ربط جزيرة القرم بالبرّ الروسي.

روسيا اليوم -27-10-2022

وفي هذا الإطار ، قال غرهارد مانغوت، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة إنسبروك النمساوية، إن نشر روسيا أسلحة نووية يعدّ بالأمر الخطير، مشيراً إلى أن القطار وتعبئة الغوّاصة “كا-329 بيلغورود” ربما يحملان في طيّاتهما رسائل نووية، على حدّ قوله. وأضاف أن “القيادة الروسية ترغب في بعث رسالة لأوكرانيا وللحكومات الغربية، مفادها أن روسيا قادرة بل وربما مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية. ويعدّ هذا في الوقت الحالي بمثابة رسالة ردع لدفع أوكرانيا إلى الكف عن هجماتها، ولدفع الغرب إلى عدم مواصلة تسليح كييف”.

لكن مانغوت حدّر من أنه إذا فشلت التهديدات الروسية في وقف الهجمات التي تشنّها القوات الأوكرانية، فإن بوتين قد ينتقل إلى المرحلة التالية المتمثلة في “إجراء اختبار سلاح نووي تكتيكي فوق البحر الأسود أو في شبه جزيرة كامتشاتكا”.

وحذّر أيضاً من أنه في حالة عدم نجاح هذا السيناريو، فإن روسيا قد تنتقل إلى السيناريو الأخطر، وهو استخدام سلاح نووي تكتيكي، مضيفاً: “لن يُستخدم هذا السلاح في الخطوط الأمامية أو خط المواجهة، وإنما في أماكن بعيدة عن المناطق الأوكرانية الحضريّة المأهولة بالسكان”.

بدوره، يعتقد رالف تيله، الخبير العسكري والكولونيل السابق في الجيش الألماني، أنه إذا فشل سيناريو استخدام روسيا للسلاح النووي في استهداف مناطق غير مأهولة، فإن موسكو قد تُقدّم على محاولة “مهاجمة أهداف سياسية واقتصادية في أوكرانيا”.

وأوضح: “قد يكون ذلك عبارة عن انفجار ينجم عنه نبضة كهرومغناطيسية من القوّة، بما يكفي لتدمير كلّ شيء يعمل بالكهرباء في منطقة تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات المربّعة: السيارات، التلفزيونات، الأقمار الصناعية، أجهزة الكمبيوتر ومحطات الكهرباء... قد يكون هذا خياراً”

تحذيرات أميركية

يتفق معظم الخبراء الدوليين على أن أي اختبار نووي من قبل روسيا سيؤدي إلى عواقب وخيمة على موسكو. وفي هذا الصدد، قال مانغوت إن أي اختبار سيمثل "في الواقع انتهاكاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صادقت عليها روسيا، مما سيؤدي إلى عقوبات اقتصادية ومالية شديدة."

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، قد شدّد في سبتمبر / أيلول الماضي على أن واشنطن أبلغت موسكو أنها ستواجه "عواقب كارثية" إذا اتخذت هذا الخيار، مضيفاً: "كنا واضحين معهم، وأكدنا أننا سنرد بشكل حاسم، جنباً إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا."

وانضمّ لاحقاً إلى سلسلة التحذيرات الأميركية الجنرال الأميركي المتقاعد، ديفيد بترينوس، الذي قال إن الولايات المتحدة وحلفائها سيدمرون الجيش الروسي في أوكرانيا ويغرقون أسطول البحر الأسود التابع له في حال استخدام روسيا السلاح النووي لضرب الأوكرانيين.

وفي مقابلة مع شبكة "أي بي سي نيوز"، قال بترينوس "لنفترض (أن بوتين استخدم السلاح النووي)، فإن الولايات المتحدة سوف تقود جهوداً مشتركة يقوم بها الناتو لتحديد القوات الروسية التي يمكن تحديد مكانها في ساحة المعارك في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، بما في ذلك تدمير كل سفينة في البحر الأسود."

وفي المقابل، قال مانغوت إن مثل هذه الضربة ستكون "غير متكافئة" بسبب أنها قد تتطوي على استخدام أسلحة تقليدية؛ لكنه قال إن الرئيس الروسي "يجري إحاطته ليس فقط حيال كيف سيكون الرد الغربي على أي هجوم نووي؛ ولكن يُجرى إحاطته أيضاً بأن روسيا ستكون معزولة على الصعيد العالمي، بما يشمل إدانة الصين والهند لمثل هذه الخطوة".

زيلينسكي طلب أسلحة كيميائية

كشفت ناب سابق في البرلمان الأوكراني أن الرئيس فلاديمير زيلينسكي طلب من الولايات المتحدة أسلحة كيميائية لاستخدامها لاحقاً في دونباس.

وكتب البرلمان السابق على قناته في "تلغرام" أنه "وفقاً لمصدر من مكتب الرئيس، طلب زيلينسكي من واشنطن توفير أسلحة كيميائية بشكل عاجل للقوات المسلحة الأوكرانية، لتستخدمها في دونباس".

وبحسب المصدر ذاته، فإن "نظام كييف في حالة ذعر، وإن الأمر قد لا يقتصر على هجوم إرهابي على محطة الطاقة النووية في زابوروجيه".

وفي نهاية أغسطس الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن موسكو تعد وثائق تؤكد قيام أوكرانيا بأعمال إرهاب كيميائي، وأنها سترسلها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ووفقاً لوزارة الدفاع الروسية، فإن أوكرانيا استخدمت في نهاية يوليو الماضي مواد سامة ضد الجيش الروسي في منطقة زابوروجيه.

<https://www.gazeta.ru/politics/news/2022/11/24/19112179.shtml>

بدورها ، كتبت سفيتلانا ساموفالوفا مقالاً في صحيفة "موسكوفسكي كومسوموليتس" الروسية ، حول ابتزاز الرئيس الأوكراني العالم بإمكانية انتشار الإشعاع النووي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تدرك ذلك، كشفت فيه أن المدير العام لشركة "روس آتوم" الروسية، أليكسي ليخاتشوف، أشار في منتدى "آتوم إكسبو-2022"، إلى خطر وقوع حادث نووي في محطة الطاقة النووية في زابوروجيه. وفي رأيه، أوكرانيا "لا تستبعد في خططها استخدام الحوادث النووية بما يخدم مصلحتها".

صحيفة موسكو فسكي كومسوموليتس الروسية 2022/11/22

وفي الصدد، قال أستاذ العلوم السياسية في المدرسة العليا للاقتصاد، مارات بشيروف:

"يقوم زيلينسكي، بإعطائه أمراً بقصف مكثف لمحطة زابوروجيه، بابتزاز الاتحاد الأوروبي علناً بالتلوث النووي. ومن خلال ذلك، يوضح لهم أن القدرة القتالية للقوات المسلحة الأوكرانية ستخضع إذا استمرت البنية التحتية للطاقة في الانهيار، ولم تصل أسلحة جديدة وأموال كبيرة، وأنهم سيشكلون تهديداً لأوروبا، من خلال ترتيب حادث في محطة الطاقة النووية في زابوروجيه؛ وسينتهي الأمر بالجميع إلى الجحيم".

وذكر بشيروف بأن رعاة زيلينسكي موجودون في الولايات المتحدة، ولا يقلقهم الأمن النووي في أوكرانيا. وأضاف: "بل هذا الوضع مفيد لهم. فهذه الطريقة يمكن تدمير سوق أوروبا المنافسة. سوف ينتقل العديد من الشركات إلى الولايات المتحدة أو الصين لتكون في مأمن وتحصل على غاز رخيص".

ووفقاً لبشيروف، كل خطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء منطقة أمنية لا معنى لها من دون أوامر من رعاة كييف الغربيين. يجب على الولايات المتحدة منع كييف من مهاجمة محطة الطاقة النووية في زابوروجيه.

روسيا اليوم/ 2022/11/22

موقف الصين

يرى مراقبون أن الصين قد تلعب دوراً في ردع روسيا عن استخدام السلاح النووي، فيما دعا الكولونيل السابق تيله الغرب إلى بذل المزيد من الجهد لدفع الصين للاصطفاف إلى جانبه، وأن تكون الصين بمثابة "الحليف الاستراتيجي للغرب".

وأضاف: "يعتمد بوتين على الصين؛ لكن في حالة دفع الصين للانخراط بشكل أكبر، فسيكون أمام العالم فرصة لتحقيق هدنة كخطوة أولى".

لكن الكولونيل السابق في الجيش الألماني شدد على أنه يتعين على الغرب ألا يُجبر الصين على الانضمام إلى العقوبات ضد روسيا، نظراً لأن هذا الأمر لن يصبّ في صالح بكين، مضيفاً "الصين ترغب في إنهاء الحرب في أوكرانيا بشكل خاص لأسباب اقتصادية، فضلاً عن أنها لا تريد نشوب صراع نووي".

وقال: "يريد (السياسيون الأوروبيون) إبعاد الصين عن أوروبا بسبب اعتقادهم بأنه سيكون من الصعب في المستقبل التعامل مع قوة الصين الاقتصادية ونفوذها السياسي؛ لكنني أعتقد أن وجود الصين - القوي وغير المرحب به - هنا سيكون بمثابة أهون الشرين".

القرم ..خط أحمر

من جانبه، يرى مانغوت أن التطورات الحالية في أوكرانيا ستقرّر في نهاية المطاف ما إذا كانت التحذيرات التي أطلقتها الولايات المتحدة عمدت إلى ردع روسيا أم لا؛ لكنه قال إن روسيا قد تعتبر أي هجوم على شبه جزيرة القرم بمثابة تجاوز "للخط الأحمر".

وأضاف: "لا يمكنني أن أتخيل أن يقف بوتين صامتاً إذا استعادت أوكرانيا شبه جزيرة القرم، لأن هذا من شأنه أن يعرّض وضعه ومركزه إلى خطر حتمي وفوري، وسيؤدّي إلى سقوطه. لكن السؤال الأهم هو: هل بوتين يمتلك ما يكفي من القوة، وبدم بارد، ليُقدّم على استخدام السلاح النووي لتجنّب الهزيمة".

وقال: "أخشى ذلك. لكن هناك بعض الأمل في أن أوامره بنشر أسلحة نووية لن ينفّذها من هم منوطاً بهم تنفيذ ذلك"، مضيفاً أنه حتى الآن لا توجد مؤشرات على أن القيادة الروسية حسمت قضية استخدام الأسلحة النووية. وأوضح: "لم نصل بعد إلى هذه المرحلة المتمثلة في خطر خسارة روسيا الحرب على نحو كارثي؛ لكن مع كل هزيمة تتكبّدها روسيا في ساحة المعارك، أو مع استعادة الجيش الأوكراني للأراضي التي احتلتها روسيا، فإن الاحتمالات تترادى بأننا نسير صوب هذا المسار".

قواعد جديدة في الحرب

سريعاً ردت روسيا على تفجير جسر القرم، والذي ألقّت فيه المسؤولية عن تنفيذه للأمن الأوكراني. لذا، قامت القوات الروسية بتنفيذ عمليات هجومية صاروخية (وبعض المسؤولين الأوكرانيين يتحدثون عن هجمات بطائرات مسيرة انتحارية)، طالت أكثر من 11 منشأة مهمة في مناطق مختلفة من أوكرانيا.

وقد علّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على عملية الرد هذه، حيث اعتبر بأن النظام الأوكراني بأعماله وضع نفسه في موقع واحد مع العمليات الإرهابية العالمية، محذراً من أنه في حال تكرار العمليات الإرهابية الأوكرانية، فإن الرد الروسي سيكون قاسياً جداً ومناسباً، مبيّناً بأن ترك الأعمال الإجرامية الأوكرانية دون رد هو شيء مستحيل، وكاشفاً بأن روسيا نفذت ضربة مركزة بأسلحة دقيقة بعيدة المدى على عدد من الأهداف الأوكرانية.

ووصف الرئيس بوتين عملية تفجير جسر القرم بالعمل الإرهابي، متّهماً الأجهزة الخاصة الأوكرانية بالوقوف خلفه.

واعتُبرت إعادة نشاط هذا الجسر بعد ساعات من عملية التفجير، من أهم عمليات الرد الروسية، بحيث استطاع الروس تفعيل عمل خط سكة الحديد، وإتاحة السير في نصف الطريق السريع.

أما عن نتائج هذا الهجوم، فهو لم يكن بمستوى استراتيجي يقلب موازين المعركة؛ فالهجوم لم يؤدِّ الى عزل كليّ للجزيرة، أو يمنع وصول الإمدادات المدنية أو العسكرية لها؛ بل هو شكّل ضربة موضعية تكتيكية فقط، من الطبيعي حصولها خلال أي مواجهة عسكرية، بحيث انهار جزء من جسر الطريق السريع في الانفجار، واشتعلت النيران في سبع خزانات وقود في قطار متّجه نحو شبه جزيرة القرم، عبر جسر قريب للسكك الحديدية. وأدى الحادث إلى مقتل 3 أشخاص على الأقل.

أما عن كيفية حصول عملية تفجير الجسر، فقد بات معلوماً بأنه تم تنفيذها بواسطة شاحنة محمّلة بالمتفجرات، وقد وصلت الشاحنة إلى روسيا من بلغاريا عبر جورجيا وأرمينيا.

أهمية الجسر

بدأ بناء هذا الجسر الذي يسمّى أيضاً جسر "كيرتش"، بعد عامين من استفتاء سكان شبه جزيرة القرم للانضمام إلى روسيا عام 2014، واكتمل بناؤه في العام 2018، بهيكل يبلغ طوله 19 كم - أطول جسر في أوروبا؛ ولذلك أصبح رمزاً لإعادة توحيد شبه الجزيرة مع روسيا - ومجهّز بأقواس طولها 35 متراً، والتي تسمح للسفن بالمرور تحتها.

استغرق البناء 4 سنوات، وتكّلف 228 مليار روبل، أي حوالي 3.7 مليار دولار.

هو زوج من الجسور المتوازية، أحدهما لطريق من 4 مسارات، والآخر لطريق مزدوج؛ كما يضم مسارين لسكة حديد، واحدة للركاب وواحدة للشحن، تمتد عبر مضيق كيرتش.

خلال العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، كانت القوات الروسية تستخدمه لنقل المركبات المدرّعة وغيرها من المعدّات العسكرية والبضائع. ولذلك أصدر العديد من المسؤولين والقادة العسكريين الأوكرانيين في الأشهر الأخيرة تهديدات بأن الجسر قد يصبح هدفاً.

وقد شهد الجسر الذي يربط الأراضي الروسية بشبه جزيرة القرم انفجاراً قوياً، أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وقطع حركة مرور العربات والقطارات.

وبينما لم يتبنّ أي طرف مسؤولية تفجيرات أنبوبي غاز نورد ستريم 1 و2 في 26 سبتمبر/أيلول المنصرم، أعلن مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك، في شبه اعتراف رسمي، وقوف بلاده وراء التفجير، معتبراً إياه "البداية.. ويجب تدمير كل شيء غير شرعي".

وكتب بودولياك، في تغريدة على تويتر: "إن كل شيء سرقته روسيا من أوكرانيا يجب استعادته.. ويجب طردها من كل المناطق التي احتلتها".

لكن نفس الشخص عاد وتراجع عن تغريدته الأولى، واتّهم الروس أنفسهم بالوقوف وراء تفجير الجسر، في تعليق نشرته الرئاسة الأوكرانية؛ وقال: "الشاحنة التي انفجرت وفق كل المؤشرات دخلت الجسر من الجانب الروسي. إذن، ينبغي البحث عن الأجوبة في روسيا (..) كل ذلك يشير بوضوح إلى ضلوع روسي".

إن حرباً خفيّة تُشنّ على روسيا، والهجوم الإرهابي المعلن منذ مدة طويلة على جسر القرم لم يعد مجرد تحدٍ بل إعلان حرب بلا قواعد؛ هذا ما صرّح به أوليغ موروزوف، نائب رئيس مجلس الدوما (البرلمان) لوكالة "سبوتنيك" الروسية.

<https://sputnikarabic.ae/20221008/>

فالحديث عن "حرب خفيّة" فيه إشارة إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بالوقوف وراء هذه الهجمات القوية والمهينة دون أن تتبناها.

أما "حرب بلا قواعد"، فالمقصود بها استهداف المنشآت المدنية والبنية التحتية "في الداخل الروسي"، دون اعتبار للخطوط الحمراء التي وضعتها موسكو، رغم تلوّيحها بالسلح النووي.

فالعالم مقبلٌ على تفجيرات فوضوية متعمدة، تقف وراءها دولة أو مجموعة دول، دون أن يتبناها أحد؛ إذ سبق لروسيا وأن فاخرت بإسقاط طائرة مسيرة قرب جسر القرم في أغسطس/آب، وتعزيز دفاعاتها الجوية والبحرية، وحتى في عمق البحر، لصد أي هجوم بطائرات مسيرة أو صواريخ أمريكية متوسطة المدى، أو حتى بغوّاصات وضمفادع بشرية وقوات خاصة.

<https://alkhanadeq.com/post.php?id=3881/10.10.2022>

شفاق مع الغرب

رَجَّحت صحيفة "إيكونوميست" أن تودّي محاولة أوكرانيا السيطرة على القرم إلى شفاق مع الغرب، إذ تعتقد كييف أن واشنطن والأسلحة التي تقدّمها هي "مفتاح" ما إذا كان نجاح الجانب الأوكراني ممكناً؛ وأشارت المجلة إلى أن رئيس هيئة الأركان الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، قال في شهر نوفمبر "إن نجاح القوات الأوكرانية في شبه جزيرة القرم بالكاد ممكن" في المستقبل القريب.

وفي الوقت نفسه، يقرّ القادة السياسيون في كييف "بشكل خاص" بصعوبة إعادة دونباس وشبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية. وذكرت المجلة أن فلاديمير زيلينسكي "ربما كان يحشر نفسه في الزاوية" عبر التصريحات حول عودة شبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية.

وأكدت مقالة المجلة أن "محاولة إعادة شبه جزيرة القرم إلى السيطرة الأوكرانية ستكون مهمة عسكرية باهظة الثمن - وستؤدّي إلى شفاق مع الحلفاء الذي لن يستطيع تحمّل نفورهم".

<https://arabic.rt.com/russia/141190/27/11/2022>

خطر استخدام قنبلة مشعّة

كتب بوغدان ستييوفوي وأندريه فيودوروف مقالاً في صحيفة "إزفيستيا" الروسية، حول تبعات تفجير كييف المحتمل لقنبلة قذرة.

أشار الكاتبان في البداية إلى قول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم 26 أكتوبر، في اجتماع مع رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات في بلدان رابطة الدول المستقلة، إن الولايات المتحدة حوّلت أوكرانيا إلى ساحة تجارب للتجارب البيولوجية العسكرية، وهي تغضّ النظر عن رغبة نظام كييف في الحصول على أسلحة نووية.

وكما قال الخبير في مجال الإشعاع والسلامة الكيميائية والبيولوجية، أوليغ جيلتونوجكو: "أوكرانيا هي مركز أوروبا؛ وأي حوادث بيولوجية ونووية خطيرة لن توتّر فقط على أقرب الجيران - روسيا وبييلاروس - إنما على القارة بأكملها".

وأضاف: كارثة تشيرنوبيل أثرت على أوروبا بأكملها بسبب التيارات الهوائية. تم تسجيل تداعيات التساقط الإشعاعي حتى في النرويج. الأنهار الأوكرانية تتدفق بغزارة في البحر الأسود؛ وأي حدث على أراضيها سيؤثر على الفور في منطقة البحر الأسود بأكملها. ولا يجدر نسيان أن أوكرانيا واحدة من أكبر منتجي المحاصيل الزراعية في العالم. سيؤثر التلوث الخطير في صادرات الحبوب والثروة الحيوانية. وأي وباء هناك سيكون خطيراً على الأقل بالنسبة لأوروبا بأسرها.

أوكرانيا تقع على حدود العديد من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية. لهذه الأسباب، لا ينبغي علينا وحدنا، بل يجب على أوروبا بأسرها أن نأخذ على محمل الجد احتمال وقوع حوادث نووية أو بيولوجية في هذه المنطقة." وأشار جيلتونوجكو إلى أن رعاة أوكرانيا قد لا يحسبون عواقب ما يمكن أن يحدث. وقال: "بالنسبة للمحللين المؤهلين تأهيلاً عالياً، أصبحت المقاربة السياسية أهم من الواقع الحقيقي للأمور."

بدوره، أكد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف، أن بلاده ستقوم بكل ما بوسعها لمنع امتلاك الدول المجاورة المعادية لها سلاحاً نووياً، متوعداً بلجوء روسيا نفسها إلى النووي "عند الضرورة". وكتب مدفيديف في منشور على قناته على "تلغرام": "سنقوم بكل ما بوسعنا لمنع امتلاك الدول المعادية لنا سلاحاً نووياً؛ ومثال على ذلك أوكرانيا النازية التي تُدار من دول الناتو مباشرة اليوم".

iz.ru/1416478/bogdan-stepovoi-andrei-fedorov/griaznye-igry//

شركة الطاقة النووية الروسية تحذّر

صرّح مستشار رئيس شركة "روس إنيرغو أتوم"، رينات كارتشا، بأن استخدام "القنبلة الذرية القذرة" سيزيد بشكل كبير من مخاطر نشوب حرب نووية عالمية.

وتابع خلال حديث له لقناة "روسيا 24": "إن أسوأ شيء هو ما نراه؛ ومهما بدا ذلك فجاً، من حقيقة أن حياة الأشخاص الذين سيتم قتلهم جزاء استخدام هذه القنبلة القذرة، ليست سوى جزء صغير مما يمكن أن يحدث فيما بعد، حيث ستصبح يد من يأمر بهذا النوع من التجارب البربرية طليقة، وسيدخلون في الصراع بالكامل؛ وهو ما سيرفع من مخاطر اندلاع الحرب العالمية الثالثة عدة مرّات، وستحوّل إلى تهديد حقيقي. إنه حقيقي للغاية."

<https://www.kommersant.ru/doc/5632564/24=10-2022>

وأشار كارتشا إلى أن انفجار قنبلة نووية "قذرة" سيؤدي إلى تلوث إشعاعي يطال عشرات الآلاف من الأشخاص، وإغلاق النشاط الحيوي لبعض المناطق لمدة تصل إلى 50 عاماً. وتابع: "حينما نتحدث عن استبعاد الأراضي الملوثة لـ 30-50 عاماً، فإنه من المستحيل الإجابة على هذا السؤال بدقة، لأن معايير القنبلة القذرة غير معروفة بالأساس"، مؤكداً على أن باستطاعة أوكرانيا، بإمكانياتها العلمية والتقنية، صنع قنبلة ذرية "قذرة"، وسوف يكون هناك تلوث إشعاعي بالتأكيد، وسيطال عشرات الآلاف من الأشخاص على الأقل.

<https://tass.ru/politika/16137589/24/10/2022>

بايدن: إشارات بوتين "خطيرة للغاية"

أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن، أن الإشارات المتكررة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للأسلحة النووية "خطيرة للغاية".

يأتي هذا حسب صحيفة "ذا هيل" الأمريكية، بعد ساعات من إعلان بوتين أنه ليست لديه النية لاستخدام مثل هذه الأسلحة النووية. لكن بايدن تساءل إذا كان الرئيس بوتين ليست لديه النية، فلماذا يواصل الحديث عنها، وعن قدرة بلاده لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية؟ مشيراً إلى أن أسلوب بوتين في التعامل مع هذه القضية بالغ الخطورة، ويمكنه إنهاء هذا الأمر برمته، بالخروج من أوكرانيا.

وكالات – 2022-10-28

هوس بريطاني من استخدام روسيا أسلحة نووية

كشفت وسائل إعلام بريطانية أن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، ليز تراس، كانت تدرس بجدية في الأيام الأخيرة لها في منصبها، إمكانية استخدام روسيا للأسلحة النووية.

وذكرت صحيفة "ذا ميل أون صندي" نقلاً عن مصادر، أن تراس كانت مهووسة في اعتقادها بأنه بعد الهجوم الإرهابي على جسر القرم، الذي نفذته الاستخبارات الأوكرانية، قد يختبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أسلحة نووية تكتيكية فوق البحر الأسود، بهدف أن يُظهر لسلطات كييف أن روسيا مستعدة لاتخاذ إجراءات صارمة.

وقالت الصحيفة إن المخاوف دفعت رئيسة الوزراء تراس آنذاك إلى متابعة التنبؤات الجوية واتجاه الرياح، معتقدة أنه إذا تم استخدام الأسلحة النووية، فقد يصل الإشعاع إلى شواطئ المملكة.

وأكدت الصحيفة أن تراس كانت تفكر في كيفية تنفيذ "خطة الحماية والبقاء"، وهي حملة عامة لإعلام عامة الناس بكيفية حماية أنفسهم في حالة وقوع هجوم نووي.

روسيا اليوم: 30.10.2022

وأعلنت تراس استقالتها (20 أكتوبر) بعد فشل سياساتها الاقتصادية، وسط استياء متزايد بين زملائها في حزب المحافظين الحاكم؛ وهي أمضت في المجموع أقل من 50 يوماً كرئيسة للوزراء.

من جهتها، رأت مجلة ناشيونال إنترست الأميركية أن فرصة استخدام روسيا للأسلحة النووية في أوكرانيا منخفضة، لكنها آخذة في الازدياد.

وأشارت الصحيفة إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هدّد باستخدام الأسلحة النووية في بداية عملياته العسكرية في أوكرانيا قبل ثمانية أشهر تقريباً.

ولفتت إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تسير منذ ذلك الحين على خط رفيع بين دعم أوكرانيا بما يكفي للقتال ضد روسيا، ودون استفزاز بوتين لتصعيد الحرب و"التحوّل إلى استخدام السلاح نووي".

تمتلك روسيا عددًا كبيرًا جدًا من الأسلحة النووية في مخزونها (حوالي 4500)، لا تستطيع معه الولايات المتحدة حتى التفكير في أي نوع من الهجوم الوقائي. ولا يمكن للدفاعات الصاروخية أن تعترض بشكل موثوق هجومًا روسيًا على الولايات المتحدة أو أوكرانيا.

لذلك، يسعى المسؤولون الأمريكيون إلى "ردع" بوتين عن استخدام الأسلحة النووية. والردع هو فن توجيه التهديدات المضادة. ولذا، فإن أفضل ما يمكننا فعله هو محاولة إقناع بوتين بعدم الهجوم.

في الآونة الأخيرة، حدّر مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، من "عواقب كارثية". كما حدّر وزير الخارجية أنتوني بلينكن من عواقب "مروعة".

لكن وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، أكد أن الاستخبارات الأمريكية لم ترصد أي تحرك مريب في روسيا يُنبئ باستخدام السلاح النووي، مشيراً إلى أن الأمر مستبعد حالياً.

وأشارت المجلة إلى أن الوضع الحالي خطير للغاية، لأن قرار استخدام الأسلحة النووية يعود في النهاية إلى بوتين، وليس لنا نحن، ولا نعرف ما يفكر فيه، لأن الرجل الذي يتخذ هذا القرار - أعني، إنه رجل واحد. وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي لشبكة سي إن إن: "لا توجد قيود على بوتين. مثلما اتخذ قرار "غزو" أوكرانيا، يمكنه اتخاذ قرار آخر."

وخلصت المجلة إلى أن الردع هو كل ما لدينا؛ هو أن نقوم برمي النرد النووي مرة أخرى، تمامًا كما فعلنا قبل ستين عامًا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية.

<https://al-ain.com/article/how-prevent-nuclear-war-ukraine>

لمدة 9 أشهر ، تم نقل أسلحة ومعدات عسكرية أخرى، بقيمة 75 مليار دولار، إلى أوكرانيا، بالإضافة إلى أموال لدعم الاقتصاد. هذا أكثر من الميزانية العسكرية السنوية لروسيا .

وفي الوقت نفسه ، فإن الغالبية العظمى من الأسلحة السوفيتية القديمة في أوكرانيا قد تم تدميرها أو نفاذها. ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من المعدات التي يوقرها الغرب يتم تحريكه على عجلات ، والذي من المحتمل أن يكون غير فعال للغاية في فصل الشتاء .

كذلك نشهد زيادة حادة في عدد طائرات لانسيت الروسية وطائرات "غيران/الشهيد" الإيرانية التي تستخدمها روسيا ، فضلاً عن حقيقة أن الصواريخ الروسية لا تنفذ .

الصين حليف استراتيجي لروسيا

تُعدّ الصين بالنسبة لروسيا أكبر شريك اقتصادي، حيث بلغ التبادل التجاري بين البلدين نحو 140 مليار دولار في العام 2021؛ ولقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بنظيره الصيني شي جين بينغ، ببيكين في 4 فبراير، تكّلت بتوقيع صفقات بقيمة 117 مليار دولار لشراء البترول والغاز.

إذ إن الصين تستورد أمرين أساسيين من روسيا: المحروقات (نפט وغاز) والسلاح، بينما تُصدّر لها كل شيء تقريباً؛ وهذا ما يجعل الاقتصادين متكاملين، رغم أن الاقتصاد الصيني أكبر بكثير من نظيره الروسي.

فالناتج الداخلي الإجمالي لروسيا يبلغ نحو 1.5 تريليون دولار، في حين أن الناتج الداخلي الإجمالي للصين يبلغ 18 تريليون دولار.

والاقتصاد الصيني الضخم يمثل المنقذ للاقتصاد الروسي بعد تشديد العقوبات الغربية، خاصة ما تعلق باستمرار تصدير النفط والغاز إلى السوق الصينية في حال أغلقت الأسواق الأوروبية والغربية أبوابها أمام صادرات الطاقة الروسية.

وكذلك الأمر بالنسبة للواردات الروسية من الدول الغربية، التي يمكن لموسكو استبدالها بأخرى صينية، ما يخفّف من وطأة العقوبات، ويمنع الاقتصاد الروسي من الجثو على ركبتيه، خاصة أن الطرفان يتعاملان بالروبل الروسي واليوان الصيني، في إطار اتفاق موقّع بين البلدين عقب احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014، ما يسمح لروسيا بالالتفاف حول العقوبات الأمريكية والأوروبية.

ولا تنتظر روسيا من الصين أن تقا تل إلى جانبها في أوكرانيا، لكن أكثر ما تتمناه أن تقف إلى جانبها اقتصادياً، للصمود أطول فترة ممكنة أمام العقوبات الغربية.

بينما لا ترغب الصين أن ينهار الاقتصاد الروسي، لأن ذلك سيدفع واشنطن لتركيز جهودها لإضعاف الاقتصاد الصيني الصاعد بقوة، والذي تجاوز ناتجه الداخلي الخام المعادل للقدرة الشرائية (24.2 تريليون دولار) نظيره الأمريكي (20.8 تريليون دولار).

وفي ظلّ العقوبات واسعة النطاق التي تفرضها واشنطن وحلفاؤها ضد روسيا، تمثّل الصين حبل النجاة الرئيسي لموسكو، لامتناس شدة الصدمة التي ستخلقها العقوبات على اقتصادها، خاصة إن طالت قطاع النفط والغاز. لكن هل تقف بكين إلى جانب روسيا فعلاً في حربها ضد أوكرانيا؟

اختارت الصين رسمياً الحياد في الأزمة الروسية-الأوكرانية، وإن كانت من الناحية الاستراتيجية تقف في نفس الخندق مع موسكو في مواجهة المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

دبلوماسية الغاز الروسية

فعلها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عندما قطع الغاز الطبيعي عن أوروبا ، في إطار الرد على الحرب الاقتصادية الشرسة التي يخوضها الغرب ضد موسكو منذ غزوها أوكرانيا نهاية شهر فبراير/شباط الماضي.

وأوقف بوتين إمدادات الغاز الروسية عن دول القارة، في إطار محاولته "تركيح" أوروبا اقتصادياً واستنزافها مالياً، وقبلها العمل على تجفيف الوقود الأزرق من خزانات دول القارة قبل قدوم فصل الشتاء؛ وهو ما يعني دخول أوروبا في شتاء قارس، وانقطاعات في التيار الكهربائي، وقفزات في فواتير الكهرباء والتدفئة، وإفلاسات في الأنشطة الاقتصادية والمصانع وشركات الإنتاج، خاصة وأن البدائل المتاحة للقارة مكلفة مالياً في حال اللجوء للغاز الأميركي مثلاً .

ورغم مساعي إدارة بايدن لشلّ عائدات النفط الروسية، لكن رغبة واشنطن في تجنّب الصراع مع شركاء موسكو، مثل الصين والهند، قوّضت هذه المحاولات.

ووفقاً لمجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية، أصدرت وزارة الخزانة والتجارة والخارجية في 14 أكتوبر/ تشرين الأول، تقريراً يشرح كيف تمكنت العقوبات الأميركية وضوابط التصدير من الحد من قدرة روسيا على شنّ حربها في أوكرانيا.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والغرب، لجأت روسيا إلى قنوات وشبكات بديلة تقوّض المبادرات الغربية؛ فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات يقظة على المؤسسات المالية وشركات الدفاع والبنوك، لكنها لم تركّز بشكل كبير على قطاع الطاقة في موسكو.

وقال التقرير إن الحكومة الأميركية تمكّنت، بالتعاون مع الشركاء والحلفاء، من تجميد أصول بقيمة 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي للاتحاد الروسي. لكن أسعار الطاقة واستقرار الروبل الروسي لن يمكّنا هذه العقوبات من الضغط على روسيا لوقف الحرب في أوكرانيا.

ورأت المجلة أن الولايات المتحدة لم تفعل منذ مارس/ آذار هذا العام، سوى القليل لوقف الأرباح الهائلة التي تتمتع بها روسيا من قطاع الطاقة، سوى فرض قيود على الواردات.

وفي مايو/ أيار، كشفت معلومات أن إدارة بايدن كانت تضع خطة لشلّ عائدات النفط الروسية؛ لكن الرغبة في تجنب الصراع مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل الصين والهند، جعلت واشنطن تفكر مرتين في فرض إجراءات شاملة.

ومع استعادة هاتين القوتين الآسيويتين من أسعار الغاز الطبيعي المسال الروسي المخفضة، تتردد الولايات المتحدة في فرض عقوبات إضافية من شأنها زعزعة استقرار السوق.

ونتيجة لذلك، تمكنت روسيا من كسب الوقت لإقامة تعاون قائم على الطاقة مع جيرانها الآسيويين؛ فعقد الرئيس الروسي شراكات مع دول آسيا الوسطى (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، لبناء محطات لتوليد الكهرباء وبناء محطات الطاقة النووية وإدخال التقنيات الرقمية.

ونظراً لسيطرة روسيا على 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والذي تأتي غالبية أرباحه من صادراتها من الطاقة، تمتلك روسيا القول الفصل في الأسعار التي يتعين على الدول الأعضاء الأخرى دفعها مقابل الموارد الطبيعية.

وأشارت الصحيفة إلى أن سيطرة روسيا على أمن الطاقة في منطقة أوراسيا، تجعل دول آسيا الوسطى، مثل كازاخستان، غير قادرة على الانفصال عن روسيا.

كما سعى بوتين إلى إنشاء خطوط أنابيب جديدة في دول آسيا الوسطى لنقل الغاز إلى الصين، التي قامت خلال الأشهر القليلة الماضية ببيع فائض الغاز الطبيعي المسال الذي اشترته من روسيا إلى أوروبا.

وفي حال أرادت موسكو إحكام سيطرتها على هذه الصادرات، فلن تكون هناك خطة أفضل من تشجيع بناء خط أنابيب إلى الصين يمر عبر دول صديقة للكرملين.

<https://arabic.rt.com/world/1401582>

الكل يتألم في معركة الغاز، سواء دول الاتحاد الأوروبي، التي تجد صعوبة في تعويض الغاز الروسي قبل الشتاء المقبل، ناهيك عن الأسعار المضاعفة؛ بينما تشهد مداخيل روسيا من النفط والغاز تراجعاً شهرياً، بداية من أغسطس/آب الماضي، رغم ارتفاع الأسعار.

وعلى المدى القصير والمتوسط، من المرجح أن تفقد موسكو النسبة الأكبر من السوق الأوروبية؛ ومن الصعب على السوق الآسيوية استيعاب كامل الصادرات الروسية.

وتحتاج روسيا لإعادة بناء شبكة جديدة من أنابيب الغاز نحو الصين، وربما الهند على المدى المتوسط، بينما ستذهب معظم استثمارات خطوط أنابيب الغاز الروسية نحو أوروبا مهب الريح، إلا إذا تحسنت العلاقات مستقبلاً؛ فلا يوجد مستحيل في السياسة.

يستند مفهوم أمن الطاقة الروسي إلى مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل بشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية، خاصة القارة العجوز، دون الإعاقة من دول العبور؛ والعمل على مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوروبي؛ والعمل بقوة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع تقييد الدب الروسي بسوق واحدة.

ووفقاً للخبير الاقتصادي الروسي بافيل ريبوف ، يبلغ متوسط أسعار تصدير غاز الأنابيب الروسي إلى دول خارج رابطة الدول المستقلة في عام 2021 حسب الربع ، 194 دولارًا و 224 دولارًا و 313 دولارًا و 549 دولارًا لكل ألف متر مكعب من الغاز. في الربع الأول من عام 2022 ، تتجاوز الأسعار 800 دولار ، وفي الربع الثاني من عام 2022 يتجاوز السعر 1000 دولار ، وهو ما سيعوّض الانخفاض في إمدادات الغاز المادية بمقدار 3/1. عائدات غاز بروم لعام 2021 إلى البلدان غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة حسب الأرباع: 9.2 مليار دولار، و 10 مليارات دولار ، و 13.2 مليار دولار ، ورقم قياسي 19.6 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2021. ومع ذلك ، في الربع الأول من عام 2022 ، تصل الإيرادات إلى 29.2 مليار دولار - وهذا رقم قياسي مطلق. انخفضت شحنات الغاز الطبيعي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 27% مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 ، لكن الإيرادات كانت رقمياً قياسيًّا. في الربع الأول من عام 2022 ، انخفضت الشحنات المادية لخطوط الأنابيب بنسبة 30% لدول الاتحاد الأوروبي (25.6 مليار متر مكعب في عام 2022 مقابل 36.7 مليار متر مكعب في عام 2021) في أول 12 أسبوعًا من العام. بالنسبة للبلدان

غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ، مع الأخذ في الاعتبار تركيا والصين ، يمكن أن تكون عمليات التسليم في الربع الأول أقل بنسبة 22-24٪ مقارنة بعام 2021.

قلّلت روسيا من تأثير العقوبات الغربية على عائداتها من الطاقة، وتوقعت انخفاض إنتاجها من النفط في 2022 سيتراوح بين 5 - 8 بالمئة مقارنة بـ2021.

وبينما كانت توقعات الخبراء لمداخل النفط والغاز الروسي لعام 2022، تبلغ 321 مليار دولار، وصلت، بحسب خبراء، إلى أكثر من 337 مليار دولار، بزيادة تقدّر بـ38 بالمئة عن عام 2021، وفق وزارة الاقتصاد الروسية*.

<https://arabic.rt.com/business/1353220>

https://www.aleqt.com/2022/04/02/article_2290471.html

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت في مارس/آذار الماضي، فرض حظر كامل على واردات النفط والغاز الروسية، في حين تخطّط لحظر مصادر الطاقة الروسية بصورة كاملة بحلول عام 2030.

وفي نهاية مايو/أيار الماضي، توصل قادة الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يتضمن حظرًا فوريًا لقرابة 75% من النفط الروسي المنقول بحرًا، ترتفع إلى 90% بحلول نهاية العام الجاري 2022، بحسب بيانات رصدتها منسّطة الطاقة المتخصصة.

دور إيران و"إسرائيل"

تؤكد الشواهد ما تنفيه رسمياً إيران و"إسرائيل" حول انخراطهما في الحرب الروسية-الأوكرانية، التي قد تكون ساحة جديدة لفائض التصعيد بينهما، حيث تخوضان باستمرار جولات متقطعة من التصعيد في الساحة السورية، كما خاضتا من قبل جولات معارك ناقلات النفط في بحر العرب. إلا أن حسابات الطرفين في الإعلان الصريح عن حدود انخراطهما قد تضع كلاً منهما في مأزق. فدعم إيران لروسيا في هذه الحرب سيجلب لها المزيد من العقوبات الغربية، ويُضفي تعقيدات إضافية على مسار تسوية الاتفاق النووي المتعثر. وعلى الجانب الآخر، ربما سيقوّض حركة إسرائيل في استهداف الوجود الإيراني على الساحة السورية، إذا ما قرّرت روسيا اعتراض تحركاتها.

لكن هذه الحسابات التقليدية لن تدوم طويلاً، في ظل انكشاف طبيعة انخراط كلا الطرفين في الحرب. فعملياً، يمكن تصوّر أن إسهام إيران وإسرائيل مهمّ لطرفي الحرب: روسيا وأوكرانيا. فقد منح الدعم الإيراني لروسيا بـ"الدرونز" ("شاهد 136" - "مهاجر 6") بديلاً أقل كلفة لاستهلاك قدر من المخزون الصاروخي الروسي خلال الأشهر الثمانية الماضية على نطاق واسع، وعوضاً عن حشد قواتها وآلياتها خارج مناطق السيطرة الرئيسية في الشرق والجنوب؛ كما يتيح لها هامشاً زمنياً لإعادة تعبئة القوات التعويضية (الاحتياط) وتدريبها خلال فصل الشتاء، استعداداً لجولة قد تكون صعبة في الربيع المقبل. كذلك، فإن اصطاف إيران إلى جانب روسيا في معركتها الحالية، يشكّل عامل دعم مهم لموسكو في إطار فرزها للقوى الحليفة والقوى (غير الصديقة)، بتعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين .

وبمجرّد ظهور دور إيران على الساحة الأوكرانية، كان من المتوقع أن تكون "إسرائيل" طرفاً على الساحة المقابلة. ووفقاً للعديد من التقارير والتصريحات الرسمية الإسرائيلية، فإن تل أبيب قدّمت لأوكرانيا دعماً لوجستياً استخبارياً، كحدّ أدنى من الدعم خلال الفترة السابقة، بينما تلحّ كيف عليها في المرحلة الحالية لتقديم دعم دفاعي نوعي، كتقديم منظومة "القبة الحديدية"، أو بدائل أخرى تمكّن القوات الأوكرانية من التصدي لتحديّ "الدرونز". كما تتوقع كيف أن تمدّ طهران موسكو بصواريخ مثل "فاتح 110"؛ وبالتالي تحتاج أوكرانيا إلى سدّ الاحتياجات الدفاعية بشكل عاجل لحين تسلّم منظومات دفاع أمريكية وأوروبية تم الوعد بها مؤخراً.*

*احمد عليبة - باحث في مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية -

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17643.aspx>

حدود الفاعلية والتأثير

وفقاً للتقارير الأوكرانية، تم اعتراض نسبة كبيرة من تلك الطائرات بمرور الوقت. وتقريباً، من بين كل 50 طائرة يمكن اعتراض وإسقاط 40 منها، حتى وإن كانت هناك مبالغة إلى حدّ ما في هذه التقديرات. لكن هناك ثغرات تم رصدها خلال تلك الهجمات، ومنها الصوت العالي أثناء حركة الطائرة، ما يسهّل إمكانية رصدها، خاصة خلال فترة النهار؛ وربما يصعب ذلك ليلاً، حيث يصعب على أجهزة الرؤية اكتشافها بسبب جسمها الخارجي غير المعدني، إضافة إلى عامل بطء السرعة.

من ناحية أخرى، يبدو أن الطائرة "مهاجر 6" تلعب دوراً أكثر فاعلية على المستوى التكتيكي، بالنظر لإمكاناتها. فهي تقوم بدور استطلاعي وهجومي في الوقت ذاته، حيث تستكشف بنك الأهداف التي يتم تحميلها على نظام (GPS) في طائرات "شاهد 136"؛ كما يمكن لـ"مهاجر 6" التحليق لاستكشاف أهداف ميدانية واستهدافها بالصواريخ التي تحملها. وكننتيجة أولية، فإنه بالإضافة إلى ما تشكّله من تهديد في المرحلة الحالية كمعطى جديد في عملية التسليح ما يتطلب وجود وسائل اعتراض أكثر فعالية، سيرتفع التهديد في المرحلة المقبلة في ظل وجود منظومات الدفاع الغربية المعلن عنها.

السيناريو الآخر في هذا الصدد، هو عدم مغامرة إسرائيل بقلب هذه الموازين، بالاكتماء بنقل خبرات دفاعية إلى أوكرانيا، خاصة منظومات التشويش الفعالة في مواجهة "شاهد 136" التي تحتاج إلى تفعيل نظام (GPS) ، بالنظر إلى أن بعض التجارب العملية الميدانية الإسرائيلية تشير إلى أن إسرائيل عملت على السيطرة في المقام الأول على الدرونز التي تخترق المجال الإسرائيلي من لبنان أو الجولان، حيث تخترق أنظمة التشغيل الإلكترونية. هذا المنظور شكّل دافعاً لدى إيران في رفض إمداد موسكو بأنواع أخرى من الطائرات التي تخشى من السيطرة عليها وفحصها .

وعملياً، يمكن تصوّر أنه لم يكن هناك توجه إسرائيلي-إيراني للتصعيد بعيداً في أوكرانيا. لكن حتى لو لم تكن هذه الفرضية قائمة من قبل، إلا أنها أصبحت قائمة بغضّ النظر عن حقيقة التوجهات التي يتبنّاها كل طرف. وبالإضافة إلى ما يتعيّن على كل منهما تقديمه لطرفي الحرب، فإن كلاً منهما سيختبر أدواته. لكن إجمالاً، ما يجب وضعه في الحسبان هو مدى تطوّر مشهد الحرب بشكل عام.

الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية- الإيرانية

كادت الأزمة الأوكرانية أن تفرض تداعيات سلبية على العلاقات بين إيران وروسيا، بعد أن اتجهت الأخيرة إلى محاولة استغلال دورها في الاتفاق النووي لممارسة ضغوط على الدول الغربية في الأزمة الأولى. إلا أن حرص طهران على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موسكو ساهم في النهاية في احتواء التوتر المؤقت واستئناف التقاهمات القائمة بين الدولتين حول العديد من الملفات الإقليمية والدولية.

حرصت إيران وروسيا على تأسيس علاقات قوية بينهما في ظل التقارب الملحوظ في التعامل مع العديد من الملفات. ويتمثل أبرز محاور التلاقي بين البلدين في الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز، وعدم السماح بهيمنة قوى من خارج المنطقة على دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، إلى جانب دعم سوريا. وقد شجعت العزلة الدولية إيران خلال السنوات الأخيرة على تبني سياسة "التوجه نحو الشرق"، التي يصرّ على تفعيلها المرشد علي خامنئي، بهدف قطع الطريق على الضغوط الأمريكية، من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا والصين. وقد تم تعزيز هذا الاتجاه بالفعل بعد انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي، بخلاف الرئيس السابق حسن روحاني، الذي دعم سياسة الانفتاح على الدول الغربية. وقد أبلغ رئيسي نظيره الروسي والصيني، في أول اتصاليين منفصلين بينهما عقب توليه منصبه، منتصف أغسطس 2021، بأن أولوية سياسته الخارجية ستكون تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع موسكو وبكين.[1]

كما دعمت وسائل الإعلام الإيرانية المحافظة وقطاع من الرأي العام الموقف الإيراني الرسمي المساند لروسيا في حربها في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، قدّمت صحيفة "كيهان" اليومية المتشددة أوكرانيا كـ"ضحية للنفوذ الغربي"؛ وأشار تعليق نشرته الصحيفة في 27 فبراير الماضي، إلى أن "الحرب في أوكرانيا لم تبدأ في أواخر فبراير، ولكن قبل بضع سنوات، عندما قادت الولايات المتحدة الأمريكية الثورات الملونة في البلاد، ووضعت فتاناً كوميدياً في مقعد الرئيس". كما وصل الأمر إلى خطباء الجمعة في المساجد، حيث أشار إمام صلاة الجمعة في طهران أحمد خاتمي، إلى النانو باعتباره المسؤول عن الهجوم العسكري دون تسمية روسيا. وقال خاتمي إن تصرفات النانو الاستفزازية وتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر نفسها بشكل غير مبرر قوة عظمى، أدت إلى تعقيد الوضع في المنطقة.[2]

-1روسيا والصين "أولوية" رئيسي في السياسة الخارجية الإيرانية، الشرق الأوسط اللندنية، 20 أغسطس 2022، متاح على:

<https://bit.ly/3ucWQNB>

[2]خامنئي يعتبر أوكرانيا "ضحية" للسياسة الأمريكية، فرانس 24، 1 مارس 2022، متاح على:

<https://bit.ly/3imaUim>

تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الإرهاب:

تكثر التداعيات للحرب الروسية-الأوكرانية على الإرهاب، ليس فقط في منطقة أوراسيا، لكن في المناطق التي ينشط فيها الإرهاب، خاصة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. ومن أهم التداعيات المحتملة:

-إضعاف الجهود الدولية في مجابهة الإرهاب، وذلك بعد ترجيحنا للسيناريو الثاني، على أساس انشغال القوى الكبرى في الحرب الدائرة في أوكرانيا، مما سيعزّز من فرص صعود النشاط الإرهابي.

-تزايد انتشار التنظيمات الإرهابية، حيث تؤثر الأزمة الأوكرانية على أوضاع كثير من الدول، وخاصة الأوضاع الاقتصادية، وبخاصة المناطق التي تتموضع فيها التنظيمات الإرهابية المختلفة.

-تزايد فرص تحوّل أوكرانيا إلى بؤرة إرهابية، بما تقدّمه من تسهيلات لهم للمشاركة بجانبها في الحرب، لاسيما من جانب الجهاديين الروس والشيشان الذين لديهم تاريخي تجاه موسكو نتيجة حربها في أفغانستان والشيشان.

-إمكانية تكرار ظاهرة "العائدين" لتصبح "العائدون من أوكرانيا"، مقارنة بظاهرة "العائدون من أفغانستان"، وما تثيره هذه القضية من انتشار التطرف العنيف، سواء نشر أفكار التطرف اليميني أو التطرف الديني، خاصة وأنه تم توظيف بعض الأبعاد الدينية في هذه الأزمة.

-زيادة انتشار تيارات اليمين المتطرف في أوروبا، وأهمها قيام اليمين النازي من جديد.

-إن للأزمة الأوكرانية تداعيات عدة على التنظيمات الإرهابية والمسلّحة، ليس على المدى الإقليمي الأوراسي فقط، ولكن على الشرق الأوسط وإفريقيا أيضًا، مع إمكانية امتداد هذه التداعيات لإنتاج كيانات وجماعات إرهابية أكثر خطورة من سابقتها.

تأثير العقوبات على روسيا

أثرت العقوبات المفروضة على روسيا في المقام الأول على المبادرين إليها، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما أدّى إلى:

• سقوط عملات - الدولار واليورو.

• ركود يهدّد اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.

• مستوى قياسي للتضخم في الاقتصاد.

لا يدعم السياسة الغربية ضد روسيا الآن أكثر من 15 في المائة من سكان العالم، في حين أن عدد مؤيدي عزل روسيا يتناقص بسرعة، بسبب تدهور الجودة ومستوى المعيشة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. الوضع الحالي محزن بالنسبة للطبقة المتوسطة وذوي الدخل المنخفض في الاتحاد الأوروبي. لقد توقفت عملياً التدفقات المالية الناتجة عن السياحة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ازدياد عدد الفقراء في الاتحاد الأوروبي، بسبب موجات اللاجئين القادمين من إفريقيا. وللمفارقة، يجري إطعام هؤلاء اللاجئين من جيوب الأوروبيين الفقراء.

لقد أدت سياسة العقوبات الغربية بالفعل إلى وضع حد "للعالم أحادي القطبية".

وفي التغييرات الجيوسياسية التي تجري حالياً، يمكن ملاحظة بناء سلاسل لوجستية جديدة لتدفق وتوريد البضائع بشكل مستقل عن الولايات المتحدة وحلفائها. تفتح التحديات الاقتصادية الحديثة آفاقاً لا حدود لها لتنمية بلدان إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث ستصبح روسيا مركزاً ومهندساً للنظام العالمي الجديد.

أنهت العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا سياسة العقوبات: فقد أصبح عبثياً وغير مجدٍ قيام الأوروبيين "باختراع" حزم عقوبات جديدة ضد موسكو، لأنه سبق وأن فرض الغرب عقوبة واحدة شاملة، وهي حظر جميع مظاهر التواصل مع روسيا: السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية.

من الواضح أن فصل البنوك الروسية عن أنظمة الدفع الدولية أدى إلى نوع جديد من السياحة للروس: سياحة "بطاقة الائتمان"، حيث أصبحت وكالات السفر تقدّم للسياح الروس حزم سفر إلى طاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان ودول رابطة الدول المستقلة الأخرى، والتي يمكن فيها امتلاك بطاقات ائتمان صادرة عن بنوك تلك الدول، بسعر لا يزيد عن 200 دولار، واستعمالها على أراضي الدول الأخرى، بما فيها الدول الأوروبية ذاتها. ألا يُعدّ هذا مؤشراً على أن العقوبات المفروضة على روسيا تعود بالفائدة على اقتصادات آسيا ورابطة الدول المستقلة الحليفة لروسيا؟

كان هناك نقاش في الاتحاد الأوروبي منذ بداية العام حول الحظر الكامل على تأشيرات شنغن لمواطني روسيا. ومع ذلك، أعلنت ألمانيا وفرنسا أنهما تعارضان بشكل قاطع مثل هذا الحظر، حتى أن برلين وباريس أدانتا كلام رئيس الوزراء الإستوني كاي كالاسو الذي قال: "إن زيارة أوروبا امتياز وليست حقًا من حقوق الإنسان". هناك قول ماثور في روسيا: "لا يمكنك أن تكون ضدّ من تعتمد عليه"؛ ومع ذلك، يبدو أن الأوروبيين في واقع الأمر يتصرفون بخلاف ذلك؛ فهم يعتمدون بشدّة على روسيا في مجال الطاقة ويريدون محاربتها في ذات الوقت. بغضّ النظر عن مقدار ما ينكره الغرب، لكن الحقيقة هي ما هي عليه الواقع الحالي.

على أي حال، فقد تم إغلاق نورد ستريم تمامًا مرّة أخرى للصيانة الوقائية. وعلى الرغم من أن الإغلاق لمدة ثلاثة أيام فقط، يبدو أن قضية العقوبات المفروضة على إمدادات الغاز الروسي مجمّدة في الوقت الحالي، أوروبا أيضًا باردة في الشتاء، وهو ما لا ينطبق على آسيا الدافئة، والتي تتطور بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة.

فاينا غازدييفا-نائبة مدير مركز الدراسات للشرق الأوسط ووسط آسيا

<https://annasher.com/exclusive/8626/>

عزّز الاتحاد الأوروبي نظام الجزاءات المفروضة على بيلاروس اعتبارًا من عام 2020 عقب الانتخابات الرئاسية؛ ثم في عام 2021 بسبب ما أسماه عمليات "القمع" المستمرة في بيلاروس، وعملية إرغام طائفة ركب تابعة لشركة رايان إير على الهبوط في أراضيها، وتدبير بيلاروس أزمة مهاجرين مع الاتحاد الأوروبي.

واعتمد الاتحاد الأوروبي 8 رزم من الجزاءات إزاء روسيا بالتنسيق مع شركائه، ولا سيّما البلدان الأعضاء في مجموعة الدول السبع، وذلك منذ شباط/ فبراير 2022 وبداية الاعتداء الروسي على أوكرانيا. ويستمر ذلك التعهد على المدى الطويل، إذ اعتمد الجزء الأخير من الجزاءات في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، في أعقاب التصعيد الجديد الذي مثّله ضمّ روسيا بصفة غير مشروعة كل من دونتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية.

وفرض الاتحاد الأوروبي أيضًا جزاءات محدّدة على بيلاروس بسبب ضلوعها في الحرب الروسية.

وتؤثر تلك الجزاءات تأثيرًا شديدًا في الاقتصاد الروسي بالفعل؛ وهو تأثير سيتعاضم، ويعيق مواصلة روسيا تحمّل كلفة الحرب.

روسيا والعقوبات الغربية

تستند آلية الجزاءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا، والرامية إلى زيادة أعباء الحرب على كاهل النظام الروسي، على عدة ركائز:

أولاً : الجزاءات الفردية التي ترمي إلى الضغط على الجهات السياسية والاقتصادية التي تدعم النظام الروسي، وعلى زعماء الهيئات الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا التي ضمّتها روسيا بصفة غير مشروعة. وتنص هذه الجزاءات على تجميد الأصول ومنع دخول أراضي الاتحاد الأوروبي، وتستهدف أكثر من 1,300 شخص وكيان روسي، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الشؤون الخارجية سيرغي لافروف.

ثانياً: الجزاءات المالية الشاملة التي ترمي إلى نفاذ القدرة التمويلية للاقتصاد الروسي، والتي تشمل بصورة خاصة:

- منع المعاملات على أصول المصرف المركزي الروسي واحتياطه.

- فرض قيود على شراء الديون السيادية الروسية وعلى التدفقات المالية الآتية من روسيا.

- إقصاء بعض المؤسسات المصرفية الروسية من نظام "سويفت" للرسائل الآمنة، ومن بينها مصرفا سبيرينك (Sberbank) وفي تي بي، (VTB) وهما أهم مصرفين في روسيا.

ثالثاً : الجزاءات الاقتصادية التي تستهدف القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي، مثل قطاعات الطاقة والمواصلات والطائرات والصناعات الدفاعية والمواد الأولية.

وتشمل هذه الجزاءات بصورة خاصة منع عمليات استيراد وتصدير بعض السلع من روسيا وإليها، مثل الطائرات والمعدّات الخاصة بها، والسلع الثنائية الاستخدام، والسلع العالية التقنية، والمستلزمات، وغيرها، فضلاً عن منع

السفن التي ترفع العلم الروسي من الرسو على المرفأء، إلى جانب محظورات إضافية على قطاع تزويد الخدمات.

وتستهدف الجزاءات على وجه الخصوص قطاع الطاقة الذي يعدّ استراتيجياً من ناحية تمويل كلفة الحرب التي تتكبّدها روسيا. وقررت الدول الأعضاء بصورة خاصة حظر استيراد الفحم الروسي والواردات التي تمر بالطرق البحرية والنفط الخام والمنتجات النفطية الآتية من روسيا؛ أي ما يقرب الكميّة الكاملة من النفط الذي تصدّره روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتشتمل التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي كذلك على آلية وضع حد أقصى لأسعار النفط الذي تبيعه روسيا إلى البلدان الأخرى. وتهدف هذه الآلية المكتملة للحظر الأوروبي إلى تقليص العائدات التي تحصل عليها روسيا من خلال تصدير النفط مع تجنّب الصدمة جزاء الأسعار العالمية.

رابعاً: الجزاءات التي تستهدف حملات التضليل الإعلامي والتلاعب بالمعلومات، بما فيها تعليق بث قنوات "سبوتنيك" و"روسيا اليوم" وروسيا 24" في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية الاعتداء الروسي على أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، فُرِضت قيود محدّدة على المبادلات التجارية والاستثمارات مع كيانات في منطقتي دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا التي ضمّتها روسيا بصفة غير مشروعة يوم 30 أيلول/ سبتمبر 2022. واعتمد الاتحاد الأوروبي بعض الاستثناءات الإنسانية كيلا يعيق إيصال المساعدات إلى السكان الأوكرانيين.

وأخيراً، نُفِذت تدابير محدّدة من أجل مكافحة التحايل على الجزاءات. وعليه، فقد تستهدف تلك الجزاءات الكيانات والأشخاص في البلدان الأخرى الذين قد يُيسّرون عملية انتهاك الجزاءات الأوروبية.

خلاصة روسية

أولاً، إن تقسيم أوكرانيا هو خطوة لتصحيح بعض أخطاء التاريخ بشقّيه البعيد والقريب، بما في ذلك حماية ذوي الأصول الروسية.

وثانياً، وضع عراقيل عملية أمام أي تفكير لضم القسم الأوكراني الآخر التابع للغرب لحلف الناتو، ومن ثمّ وقف تمّده كخطوة أولى تدعم المطالب الأخرى الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات الصواريخ الباليستية الأميركية التي تم نشرها في عدد من بلدان شرق أوروبا.

وثالثاً، إن أمن روسيا له الأولوية على أي تهديدات غربية بتوقيع عقوبات اقتصادية أو سياسية.

ورابعاً، إن روسيا لن يمنعها شيء من استخدام أسلحة دمار شامل إذا استدعت الضرورة.

ومن اليسير الاستنتاج بأن التحرك الروسي المزدوج سياسياً وعسكرياً تجاه دونباس، يعني إلى جانب تغيير الخريطة الجيو سياسية لأوكرانيا، تغييراً أيضاً للمجال الحيوي الروسي.

ومن اليسير أيضاً الجدل بأن هذه التطورات تخالف مبدئياً القانون الدولي. بيد أن السياسة العملية لا تعترف إلا بالقوة؛ والأمثلة كثيرة على انتهاك الغرب، والولايات المتحدة تحديداً، لمبادئ القانون الدولي في الكثير من القضايا والأزمات الإقليمية. وحالات فلسطين المحتلة والعراق وسوريا، وفيتنام من قبل، وأفغانستان طوال عقدين من الزمان، كلها تؤكد أن القوى الكبرى لها معاييرها الخاصة في التعامل مع مبادئ القانون الدولي من حيث تجاوزها وتجاهلها ما دام الأمر يتعلق بمصالحها المباشرة، وما دامت لديها القدرة على فرض أمر واقع يتناسب مع تلك المصالح.

وفي حالة أوكرانيا، فإن واقعها الجديد لا يقتصر عليها وحسب، بل على هيكل النظام الدولي ذاته، والآخذ في التحول، وإن لم يصل بعد إلى نقطة النهاية.

روسيا في حالة حرب مع أميركا، وليس مع أوكرانيا ، حتى على أراضي أوكرانيا . وروسيا ، باعتبارها إحدى القوتين النووييتين الرئيسيتين ، لا يمكن أن تخسر في ساحة المعركة؛ وهذا أمر غير وارد. تمرّ الحرب بين أميركا وروسيا من خلال زعزعة استقرار الوضع الداخلي لبعضهما البعض. تتمثل مهمة أميركا في إلحاق ضرر غير مقبول بروسيا في أوكرانيا ، وخسائر فادحة ستفجر المجتمع الروسي، وانهايار الاقتصاد الروسي؛ ولكن حتى لا ينهار الغرب نفسه. لذلك ، فإن ما يحدث في أوكرانيا له أهمية ثانوية. يمكن لروسيا الدخول والمغادرة ، والدخول مرة أخرى من الجانب الآخر؛ الشيء الوحيد المهم في هذا هو ما إذا كان الاستقرار سيبقى داخل روسيا وما إذا كان الغرب يزعزع الاستقرار. لذلك ، فإن السؤال حول "من يلوم الأميركيون العاديون أو الألمان على الأزمة" هو أحد أهم الأسئلة.

إنّ توافق روسيا والغرب، وتحديداً واشنطن، هو من يحدّد آفاق الدولة الأوكرانية ومستقبلها وحدودها.

إن الأزمة في أوكرانيا هي عمل مخطّط له من قبل واشنطن ولندن لإضعاف أوروبا وروسيا والصين. الحرب بالنسبة للولايات المتحدة هي وسيلة لاستمرار وجودها كقوة مهيمنة على العالم.

ملاحم المواجهة المستقبلية

-لقد أصبحت ملاحم المواجهة المستقبلية في أوروبا واضحة، والمستفيد الرئيسي منها هو الولايات المتحدة وبريطانيا. أوروبا الموحدة ليست مفيدة لواشنطن، لأنها منافس اقتصادي وسياسي للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يتم توجيه ضربة إلى زعيمة أوروبا، ألمانيا، التي تعتمد رفاهيتها الاقتصادية على إمدادات الطاقة الرخيصة من روسيا مقابل الولاء السياسي لموسكو.

-أضعفت الولايات المتحدة موقف ألمانيا من خلال استفزاز موسكو لبدء الأعمال القتالية في أوكرانيا؛ وبالتالي تحقيق قطع العلاقات بين روسيا وألمانيا. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تشن حرباً ضد روسيا على يد أوكرانيا من أجل خلق أزمة في أوروبا، لإخضاع الاتحاد الأوروبي لها.

-نتيجة للأزمة المقبلة، ستصبح الصناعة في الاتحاد الأوروبي غير مربحة؛ وسيُجبر التهديد الأمني الشركات الكبيرة على مغادرة أوروبا والانتقال إلى الولايات المتحدة. سيؤدي ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية، وستتوقف الدول عن شراء الديون الخارجية للدول الأوروبية بسبب انخفاض جاذبيتها وخطر التخلف عن الوفاء بالتزاماتها.

-الأموال والموارد البشرية القيمة سوف تتدفق إلى الولايات المتحدة. ومن أجل منع التدفقات المالية من الذهاب إلى أي مكان آخر (أولاً وقبل كل شيء، نحن نتحدث عن الصين)، بدأت واشنطن بلعب "ورقة تاويان". فهي أعلنت بالفعل أن "الصين معتدية". ومع تطوّر الوضع حول الجزيرة، سيتم فرض عقوبات على الصين، كما كان الحال مع روسيا، ولن يكون حلفاء الولايات المتحدة قادرين على رفض الامتنال للعقوبات. سيسمح هذا لواشنطن بالاحتفاظ بمواقعها في العالم لبعض الوقت.

-ستنتقل بعض التدفقات المالية من أوروبا إلى المملكة المتحدة، حيث أن جزءاً من التأثير السياسي لبرلين ستستولي عليه لندن أيضاً.

-حاولت باريس، قبل بدء الأعمال القتالية في أوكرانيا، التأثير بطريقة ما على الوضع من أجل احتلال مكانة أكثر جدارة؛ لكن هذه المحاولات كانت مشهداً يُرثى له؛ ومن غير المحتمل أن يتغير أي شيء في المستقبل القريب.

-ربما حان الأوان لمنح الدبلوماسية فرصة في حرب أوكرانيا. ففي «حين تكون هناك فرصة للتفاوض، وحين يمكن تحقيق السلام، عليك أن تغتنم الفرصة». كاتب هذه الكلمات هو الجنرال مارك ميلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الذي أفادت بعض التقارير بأنه يحث إدارة بايدن على الضغط على أوكرانيا من أجل السعي وراء نهاية دبلوماسية للحرب.

ووفق تقارير إخبارية، تواجه آراء ميلي معارضة في البيت الأبيض. فحين انسحبت القوات الروسية من خيرسون مؤخراً، وصف مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان ذلك بأنه «لحظة كبيرة» بالنسبة لأوكرانيا، وجدّد التأكيد على أن الإدارة لن تدفع في اتجاه نهاية دبلوماسية للحرب.

<https://www.alittihad.ae/opinion/4331554>

ويتعلق هذا السؤال بقضية ابتعاد حلف "الناتو" أو اقترابه من حدود روسيا. فالهدف السياسي الاستراتيجي للحرب هو إبعاد الحلف عن روسيا. فهل هذا ما سيتحقق، أم عكسه؟ ومن الضروري، هنا أيضاً، متابعة المدى الذي سيبلغه تعزيز قوات "الناتو" وأسلحته في دول شرق أوروبا الأخرى الأقرب إلى روسيا.

ويبقى السؤال عما سيتحقق من هدف روسيا السياسي - الاستراتيجي هو المرجع والمعيار الذي تُحدّد بناءً عليه نتائج الحرب. فهل سيحدث تغيير في نظام الأمن في شرق أوروبا في الاتجاه الذي حدّته روسيا في صياغتها لهدفها السياسي - الاستراتيجي في الوثيقة التي سبق عرض أهم ما تضمّنته، أم سيبقى الوضع على ما كان عليه، أم سيحدث تغيير ولكن في اتجاه آخر مغاير لذلك الذي تهدف إليه موسكو؟

ملحق/ استطلاع

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة الرأي العام في روسيا أن غالبية الروس (77٪) يرون أن الرئيس فلاديمير بوتين يؤدي عمله بشكل جيد. كما أعرب 76٪ من المستطلعين عن ثقتهم في رئيس الدولة.

ووفقاً للاستطلاع، يعتقد 77% من المستطلعين أن بوتين يؤدي مهامه في منصبه بشكل جيد، و 11% يرون عكس ذلك، و 12% لم يجيبوا.

كما أعرب 76% من المواطنين عن ثقتهم في بوتين، و 14% لا يثقون ببوتين، و 11% امتنعوا عن الإجابة. وقد تم إجراء الاستطلاع في الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر على 1.5 ألف شخص في 53 منطقة روسية.

<https://wciom.ru/analytical-reviews/analiticheskii-obzor/reitingi-doverija-politikam-ocenki-raboty-prezidenta-i-pravitelstva-podderzhka-2022-11-18politicheskikh-partii->